جامعة احمد دراية أدرار – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية، والتسيير وعلوم التجارية

شعبة: علوم إقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

الموضوع:

واقع تصدير للمنتجات الفلاحية في الجزائر

إعداد الطالبين:

- سيـــاح عبد الله
- قرافي عثمـــان

تحت إشراف

د. سيد أعمر زينب

أعضاء لجنة المناقشة

-أ. طروبيا نذير	رئيسا
-أ. قويدري عبد الرحمن	ممتحنا
-د. سيد أعمر زينب	مشرفا

الموسم الجامعي 2016-2017

الإهداء

الإهداء

الحمد لله نحمده وهو المستحق للحمد والثناء ونستعين به في السراء والضراء، ونصلي ونسلم على **سيدنا محمد** المبعوث رحمة للعالمين وأول شفيع في يوم العرض والحساب.

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك في دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير***"والدي العزيز"***.

إلى من أرضعتني الحب والحنان وبلسم الشفاء ,إلى القلب الناصع البياض, إلى التي بدعواتها استنار دربي***"والدتي الحبيبة"***.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي (إلى أخي الغالي **محمد** الذي ساعدني ماديا ومعنويا ولم يبخل على بالعطاء، **فاطيمة، فضيلة، جميلة، حفيظة، عبد الوهاب، عبد الكريم**، وإلى الكتكوتة الصغيرة **سعيدة**)

إلى أعز الأهل والأحباب أعمامي وأخوالي وخالاتي وأولادهم وإلى **جدتي** أطال الله في عمرها وإلى الجيران.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من تسكن صورهم وأصواتهم مخيلتي إلى من سأفتقدهم أصدقائي (**محمد الصالح كرومي، عبد الباسط، إسماعيل، مجيد، عبد الرحمن، عبد القادر، بوجمعة، ياسر، رشيد**) إلى من أحصتهم وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى من شق معي الدرب والمشوار الطويل لإنجاز هذا العمل صديقي وزميلي" ***قرافي عثمان***".

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى عبارات العلم أساتذتنا الكرام

عبد الله

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا النهار إلا بطاعتك و لا الآخرة إلا بعفوك ولا الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الأمة محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهداية والوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أخذ بيدي إلى طريق العلم منذ نعومة أظافري "والدي العزيز" رحمه الله

إلى معنى الحب والحنان والقلب الدافئ ومعنى التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى أغلى الأحباب " والدتي الحبيبة".

إلى من هم أقرب إلي من روحي إلى من شاركني حضن الأم ومنهم استمدت عزتي وإسراري إخواني وأخواتي.

إلى الأهل عماتي وأعمامي وخالاتي وأولادهم.

إلى من آنسني في دراستي ورافقني طوال مشواري الجامعي تذكارا وتقديرا صديقي" عبد الله سياح ".

إلى حملت لواء العلم وورثة الأنبياء الأساتذة الكرام.

عثمان

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير.

نتقدم بخالص شكرنا وعظيم إمتناننا إلى **الله عز وجل** فله الفضل والمنة, وله الحمد في الأولى والآخرة ثم إلى الذين ساندونا ودعمونا طيلة فترة الدراسة, ونرى لزوما علينا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز وإنجاح هذا العمل المتواضع, ونخص بالذكر الأستاذة الفاضلة" ***الدكتورة سيد احمد زينب"*** التي لم تبخل علينا جهدا في توجيهنا و إرشادنا ونصحنا حتى إكتمل بحثنا على هذا الوجه, وكذلك نتقدم بالشكر إلى وكل من له يد في النقد البناء في التصويب والإرشاد والتوجيه، والشكر موصول إلى أساتذة جامعة" العقيد أحمد دراية بأدرار "وخاصة أساتذة "***كلية العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية"*** كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من كان له الفضل علينا بمساعدتنا في إنجاز هذا البحث, فجزاكم الله عنا كل خير.

" عبدالله*** عثمان"**

الفهرس

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والتقدير	–
الفهرس	III
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	V-IV
مقدمة عامة	ب-ج
الفصل الأول: الاطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي	1
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية التصدير	8
المطلب الأول: مفهوم التصدير. أهميته وأهدافه	11-8
المطلب الثاني: أنواع التصدير	12-11
المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير	15-12
المبحث الثاني: أساسيات حول التصدير	15
المطلب الاول: دوافع التصدير وملامح نجاحه	17-15
المطلب الثاني: خطوات وإجراءات التصدير	18-17
المطلب الثالث: أهم قوانين التصدير بالجزائر	22-19
المبحث الثالث: مشاكل وتحديات التصدير في الجزائر واساليب تفاديها	22
المطلب الاول: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي والمؤسساتي والتشريعي	25-22
المطلب الثاني: مشاكل التصدير المرتبطة بتنافسية المنتجات	26-25
المطلب الثالث: تحديات التصدير واساليب تفاديها	28-26
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: السياسات والاستراتيجيات الزراعية بالجزائر	30
تمهيد	31
المبحث الاول: واقع الانتاج الزراعي في الجزائر	32
المطلب الاول: الامكانيات والمؤشرات الزراعية في الجزائر	34-32
المطلب الثاني : تطور الإنتاج النباتي والحيواني بالجزائر	38-34

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية	39-38
المبحث الثاني: أسباب ومشاكل تخلف القطاع الزراعي	40
المطلب الاول: أسباب تخلف القطاع الزراعي	41-40
المطلب الثاني: العوائق والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي	43-41
المبحث الثالث: سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر.	43
المطلب الأول: مضامين السياسات الزراعية وأهدافها	46-44
المطلب الثاني: الاصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر	50-46
المطلب الثالث : أسباب ونتائج فشل السياسات الزراعية السابقة	51-50
خلاصة الفصل الثاني	52
الفصل الثالث: الصادرات الفلاحية بالجزائر خلال2000-2016	53
تمهيد	54
المبحث الأول: تطور صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية	55
المطلب الاول: المحاصيل الزراعية المصدرة بالجزائر	60-55
المطلب الثاني: اساسيات لإنجاح التصدير في الجزائر	62-60
المطلب الثالث: الحوافز المدعمة للمؤسسات الجزائرية على التصدير	64-62
المبحث الثاني : إستراتيجية تصدير المنتوج الفلاحي وإجراءات تنميته بالجزائر	64
المطلب الاول : إستراتيجية التصدير	65-64
المطلب الثاني: إجراءات تنمية الصادرات الفلاحية الجزائرية	66-65
المطلب الثالث: اساليب ترقية الصادرات والظروف المحيطة بالتصدير	69-67
خلاصة الفصل الثالث	70
الخاتمة العامة	ح-د
قائمة المصادر والمراجع	75
الملاحق	-

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم:01	يوضح توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة (2002-2009)	35
الجدول رقم:02	تطور المساحة، الإنتاج، الإنتاجية مجموعة البقول الجافة خلال الفترة (2000-2009)	36
الجدول رقم:03	الإنتاج الحيواني خلال الفترة(2006-1990)	37
الجدول رقم:04	المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر 2002	42
الجدول رقم:05	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	47
الجدول رقم:06	صادرات الخضر والفواكه للسنوات(2008-2009-2010)	55
الجدول رقم:07	الصادرات الجزائرية من التمور للفترة(2015/2000)	57
الجدول رقم:08	صادرات البطاطا خلال الفترة (2013-2016)	59

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم:03	كميات التمور المقايضة خلال الفترة (2016-2012)	58
الشكل رقم:04	صادرات بعض المنتجات الفلاحية للفترة (2014/2013)	60

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الجدول	عنوان الملحق
الملحق رقم:01	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد7
الملحق رقم:02	بطاقة معلومات المصدر

المقدمة العامة

تمهيد/

تلعب التجارة الخارجية دور فعالا في التنمية الاقتصادية لما لها من تأثير إيجابي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، فهي الجزء الهام من النشاط الاقتصاد لأي بلد، كما تعتبر القناة الرئيسة التي تسمح بتدفق السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الاموال بين البلدان، حيث أن الهدف الرئيسي من ظهور التبادل الخارجي هو تصريف الفائض من الانتاج للخارج والحصول على الموارد الضرورية المنعدمة أو النادرة في البلد، مما يسمح بزيادة الدخل وإحتياط الدولة من العملة الصعبة، بحيث أصبحت عملية التبادل التجاري ضرورية أكثر من أي وقت مضى، بحيث لاتستطيع أي دولة أن تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، أين أصبح الاندماج أمرا مفروضا علينا.

وعليه برزت بعض الأفكار التي تدعوا إلى الاهتمام بهذا النشاط، فأحتلت تنمية الصادرات مكانة كبيرة في حيز إهتمام الدول باعتباره واجبا وطنيا يتطلب على الدولة تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه وإزالة كل العوائق التي تقف في طريق تطوره وتقدمه، وبما أن الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع، أحادية التصدير بالنظر لكون 95 %من الصادرات نفطية، فهذه الصادرات معرضة للنضوب ناهيك عن تلك الأخطار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة من جراء الاعتماد على هذا المورد وتتمثل أهم هذه الأخطار في التقلبات التي يمكن أن تحدث في أسعارها، نتيجة لأنخفاض الطلب عليها، أو أكتشاف بدائل أخرى، كذلك يمكن أن يعرض الدولة لأزمة إقتصادية في أي وقت، وهذا ما يلزم على الدولة البحث عن مصادر أخرى تتميز بالاستمرارية والتنوع.

وإدراك الجزائر إلى هذه الأخطار أدى بها إلى انتهاج مجموعة من البرامج والاصلاحات الهيكلية التي تخفف من الاعتماد على تصدير مورد واحد، وتعزيز التنمية في مختلف المجالات، ويعد قطاع الفلاحة من القطاعات التي أولتها الدولة اهتماما بالغا من خلال تأهيله وترقيته وذلك عن طريق توظيف الموارد الطبيعية والموارد البشرية بحيث يترتب عن ذلك أرتفاع في حجم الناتج الزراعي وثم تحقيق الاكتفاء الذاتي والانفتاح على التصدير، واقتحام الأسواق الخارجية، وجلب موارد جديدة للخزينة العمومية من العملة الصعبة.

طرح الإشكالية

مما سبق يمكن صياغة الاشكالية على الشكل التالي:

ما هو واقع تصدير المنتجات الفلاحية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي أهمية التصدير وأهدافه؟

-ماهي دوافع التصدير وماهي ملامح نجاحه؟

-ماهي أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية؟

-الى أي مدى ساهمت الاصلاحات الزراعية في زيادة الانتاج؟

-هل تمكنت الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي وبلوغ مرحلة التصدير؟

فرضيات البحث

من أجل معالجة الأشكالية المطروحة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

-يساهم تصدير المنتوجات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-للتصدير أهمية كبيرة في جلب العملة الصعبة.

- قد تساهم الأصلاحات الزراعية في زيادة الانتاج.

أسباب أختيار الموضوع: نظرا لما توليه الدولة من أهتمام للتطوير الاقتصاد الوطني والبحث عن موارد بديلة خارج قطاع المحروقات، فقد قمنا باختيار هذا الموضوع للأهمية التي تحتلها الفلاحة، لاعتبارها أحد الحلول للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك عن طريق تصدير الفائض من المنتوجات الفلاحية التي من شانها المساعدة على إيجاد بديل ولو جزئي يعوض صادرات المحروقات.

-الرغبة الشخصية في أختيار الموضوع.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة بعد الاجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها:

- أبراز تطور الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بالجزائر.

-محاولة الوقوف على أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع الفلاحة بالجزائر.

-محاولة التعرف على السياسات والأستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة في ميدان التصدير.

-محاولة تشخيص واقع التصدير بالجزائر.

-معرفة التحفيزات المقدمة من طرف الدولة في مجال تشجيع الصادرات الفلاحية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة الصادرات الفلاحية في الجزائر

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الزمنية الممتدة مابين2000-2016

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأن الفلاحة تساهم في زيادة الناتج الوطني الداخلي، من خلال تخفيض فاتورة الواردات من المواد الغذائية المستوردة، وتحقيق الأمن الغذائي وتصدير الفائض للخارج، والحصول موارد جديدة للخزينة العمومية، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الانتاج والأهتمام بتطوير هذا القطاع.

المنهج والادوات المستخدمة في الدراسة: تقوم كل دراسة على منهج وأسلوب يتماشي مع طبيعة الموضوع، الذي يأخذ في الإطار النظري صور الاحداث بالنسبة لتطور التصدير الفلاحي، وأيضا على أهم الإصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر، وكذلك أهم المنتجات المصدرة، واعتمدنا في دراسة موضوعنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي، الذي أنصب على تتبع مدى نجاعة الاصلاحات الزراعية في تحسين الانتاج الزراعي، وعلى تطوير الصادرات الفلاحية.

صعوبات البحث: تتلخص الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث والتي يمكن حصرها في:

-صعوبة إيجاد مؤسسة تتوفر على المعلومات الخاصة بالتصدير الفلاحي في المنطقة.

الدراسات السابقة

-حشمة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

-تناول اليات تحرير التجارة الخارجية ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتطرق الى أهم الوسائل والاجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات ومعرفة واقع وأفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

-بهلول مقران، مذكرة **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)**، مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

-تطرق الى مدى أهمية اعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة وكذلك أبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدى ملائمة لدفع عجلة التنمية وإبراز دور القياس الاقتصادي وأدواته في البحث العلمي من خلال مدى مطابقته النتائج للواقع الاقتصادي.

-بلقلة براهيم، **اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

-تطرق الى السبل والاليات القادرة على تنمية وتنويع الصادرات وتوضيح أهم الوسائل والجهود التي تعتمدها إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر ومدى ملائمة الوسائل المعتمدة. والقاء الضوء على أهم التجارب الدولية المعتمدة في تنمية الصادرات للتعرف على حقيقة وإبعاد هذه الاستراتيجية وكيف يمكن للجزائر الاستفادة في سبيل تنمية وتنويع صادراتها الغير نفطية.

هيكل البحث: إنطلاقا من طبيعة الموضوع والاهداف المنوطة به فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الاول الى بعض المفاهيم والنظريات المتعلقة بالتصدير، كما تعرضنا في الفصل الثاني إلى السياسات والاستراتيجيات الزراعية بالجزائر، إما الفصل الثالث والاخير تطرقنا فيه الى الصادرات الفلاحية في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتصدير في الفكر الإقتصادي

تمهيد/

يعتبر التصدير منذ القدم من القضايا التي أولتها الدول أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة، وإمكانية بذلك تلبية الحاجيات الضرورية من الدول الأخرى، دون أن يكون هناك نقص في الموارد الداخلية لهذه الدول. ومع التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية، ظهر مفهوم جديد في مجال التجارة الدولية، وهو مفهوم التخصص الدولي الذي تدعم بمجموعة من الأفكار والنظريات تنادي بضرورة تحرير التجارة الخارجية وقيام كل بلد بتصدير السلع التي يمتلك فيها ميزة أكبر من غيره واستيراد باقي المنتجات التي يحتاجها مستفيدا بذلك من مزايا تقسيم العمل الدولي، حيث أن خصائص كل المنتجات المصدرة والمنتجات المستوردة من طرف هذه الدول التي تتمتع بهيكل تصديري يميل إلى التنوع وأرتفاع في القيمة المضافة للمنتجات التي تشكله هي نفسها الدول التي تستفيد أكثر من التخصص الدولي.

سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي وسوف نتطرق في **المبحث الأول** الي ماهية التصدير وفي **المبحث الثاني** إلى أساسيات حول التصدير، وفي **المبحث الثالث** إلى مشاكل وتحديات التصدير في الجزائر وأساليب تفاديها.

المبحث الأول: ماهية التصدير

يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في إقتحام الأسواق الأجنبية، ونجد أن معظم المؤسسات تبدأ توسعها نحو الأسواق العالمية من خلال قيامها بدور المصدر ثم التحول بعد ذلك إلى أحد الأشكال الأخرى لخدمة السوق الأجنبي، فهي بمثابة المرحلة الأولى لتحول المؤسسة نحو العالمية، وهوما يتحقق إذا تمكنت المؤسسة من تطوير منتوجاتها بالشكل الذي يجعل المنتوجات ذات مواصفات تتناسب مع إحتياجات الزبائن في الأسواق الأجنبية، كما أنها الطريقة الأفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها لا تتطلب إستثمارات كبيرة وتسمح لها باكتساب الخبرة الدولية اللازمة مع مرور الوقت ولعملية التصدير أهمية وأهداف مختلفة وعدد من الاشكال في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم التصدير. أهميته وأهدافه:

1- مفهوم التصدير:

التصدير هو عملية هامة تدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الاقتصادية وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول النامية. ولقد تعددت تعاريفه نذكر أبرزها:

يمكن تعريف الصادرات على أنها "عملية تقوم على بيع وأرسال سلع وخدمات وطنية الي الخارج "[1].

وتعرف أيضا هي "تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يوديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد"[2].

كما يعرف أيضا على أنه "إنتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ الي بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية "[3].

ويعرف على أنه "قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع وأنتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها".[4]

---

[1] بلقلة براهيم، **اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2008-2009 ص88.

[2] الجبارية كحيلي، **دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي**، دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور طولقة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014 ص11.

[3] احمد خليل خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997.ص66.

[4] فريد النجا، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 15.

2- أهمية التصدير:

يمثل التصدير أهمية كبيرة في إقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية. فلمدة طويلة من الزمن إعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته كذلك مرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد إضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق، وللتصدير أهمية تتركز في المزايا التي تحصل عليها الدولة منه.

- إن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

- إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية، كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتماً إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل.إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، والقدرة على المنافسة، للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، من حيث تكنولوجيا الإنتاج، وتطوير المواصفات الفنية، وإستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيراً وغيرها، وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات التصديرية، بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر، وأقرب مثال على ذلك الصناعات الالكترونية اليابانية التي بدأت تظهر في الأسواق الأوروبية في أوائل السبعينات، ورغم أنها كانت متوسطة الجودة مقارنة بمثيلاتها المصنعة في دول أوروبا الغربية وأمريكا، إلا أن التواجد المستمر في هذه الأسواق أكسب الشركات اليابانية الخبرة ومكنها من نقل التكنولوجيا الإنتاجية من الدول المنافسة وتطويرها إلى الأفضل حتى أصبحت الآن الأكثر بيعاً والأكبر تفضيلاً من جانب المستهلك الأوروبي والأمريكي على حدّ سواء. وقد انعكس ذلك الأمر على الصناعات الهندسية الأخرى المنتجة في اليابان، وبدأت تغزو أسواق العالم.[1]

- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.

- تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري، ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية.

[1] مصطفى محمود حسن هلال، **التسويق الدولي**، كلية التجارة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص9.

– تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على إستيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج، وهذا الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل.

– مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاستحواذ على أكبر نصيب في حجم التجارة الدولية.

– مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية .[1]

– ينظر دائما للتصدير على أنه قاطرة النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك وعلى مستوى المنافسة العالمية، أصبح التصدير يشير إلى مدى أمتياز إقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة، حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيراً على إعتبار قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية، والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجية ذاتها، فصنع وتصدير جهاز أوتوماتيكي مثلا يختلف في أهميته وقيمته المضافة عن صنع وتصدير آلة ميكانيكية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ عملية التصدير يتسرب تأثيرها إنطلاقا من تحسين الجودة إلى حدوث تخفيض في تكاليف الإنتاج والتكلفة النهائية، وصولاً إلى إحتلال وضعية تنافسية أقوى، وبالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر مما يرفع رقم الأعمال وبالتالي الحصول على أكبر أرباح وتوزيع جزء منها إلى المساهمين وإعادة استثمار الجزء الباقي. في نشاطات مختلفة منها البحث التطبيقي أو الإبداع التكنولوجي، وبالتالي القدرة التصديرية الفعلية لا تتمثل في تصدير أكبر الكميات فحسب، بل في تصدير أكبر كمية من المنتجات التي تتصف بمواصفات تكنولوجية متقدمة.[2]

–3 **أهداف التصدير**: تسعى المؤسسة من خلال نشاطها الى تحقيق مجموعة من الأهداف والمزايا ومنها ما يلي:

1 **الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية**

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة
- توزيع جغرافي للمخاطر
- التكيف مع المنافسة

[1] وصاف سعيدي، **نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية المركز الجامعي بشار، 20 –21 افريل 2004.

[2] الوكيل محمد سعيد، **اقتصاد وتسير الابداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص28 .40.

- التواجد في السوق الدولية

2 **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي**

- الزيادة في رقم الأعمال
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة

3 **الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج**

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة
- استغلال الامتيازات المتوفرة
- خفض الكلفة الانتاجية
- رفع من جهود البحث والتطوير.[1]

المطلب الثاني: أنواع التصدير

يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية التصدير بعدة أشكال ومنها بالشكل المباشر أو غير المباشر أو مشترك ونفصلها كالتالي:

أ- التصدير المباشر:

هو دخول الشركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها كلف الاستثمار والمخاطرة، ومفترضة بأن العوائد المتحققة من وراء دخولها المباشر يغطى كلف الاستثمار فضلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها المتحققة إلى الوسطاء.[2]

وتتم عملية التصدير المباشر من خلال ما يلي:

- إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية (مدير التصدير) ومجموعة من المساعدين له وهدفهم البحث عن أسواق خارجية من خلال تفاوضهم مع إدارة التسويق في المؤسسة.
- وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على أراضي الأسواق الدولية وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق وحاجات ورغبات الزبائن فيها.
- تعيين مديرين وممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص43.

[2] ثامر البكري، **التسويق (اسس ومفاهيم معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2006.ص280.

– وكيل أجنبي في السوق الدولية، حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في سوقه الدولية.[1]

ب– التصدير غير المباشر: يتم التصدير غير المباشر من خلال أن يقوم الوسطاء (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعه إلى دولة أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير، وعليه فان المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية.[2] والذي يمكن أن يأخذ الأشكال التالية:

1– التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء: حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.

2–المنظمات التعاونية : حيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة.[3] وهذه الطريقة في الدخول للأسواق الخارجية تحقق ميزتين أساسيتين هما:

*انها تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم التصدير وإيجاد قوة بيعيه للعمل فيه، وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك.

*تقليل هذه المخاطرة لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينبون عن الشركة في التصدير لهم الإلهام والمعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية ولذلك فالأخطاء المحتملة بالعمل ستكون قليلة جدا.[4]

ج– التصدير المشترك أو المنظم

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصدير، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية.[5]

---

[1] نطام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق (مفاهيم معاصرة)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص363.

[2] نطام موسى سويدان، **التسويق المعاصر (بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 391.

[3] نطام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 363.

[4] ثامر البكري، مرجع سبق دكره، ص280.

[5] رضوان المحمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى ،2007، ص 141.

المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير

نتطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي:

1- الصادرات في الفكر التجاري

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ورأوا أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات. وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية.[1]

بذلك وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، أداة فعالة لزيادة الثروة، فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد وسياسة تصنيع واسعة، وكذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير. وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، وقد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا وانجلترا على الخصوص. فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج وانتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي اتبع نظام حماية جمركية وتشجيع الصناعة الوطنية. بينما انجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت تدابير أخرى كقوانين الملاحة، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب. وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي. [2]

ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة، إلا أنها اعطت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

---

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد1 / 2002، جامعة ورقلة، ص 6.

[2] توفيق سعيد بيضور، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة 3، 1994، ص33.

2- الصادرات في الفكر الكلاسيكي

حسب نظرية حرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية. وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى.

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة. في إنتاج أي سلعة ما إذا ما قورنت بالدول الأخرى. هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم أنه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل. فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية وتتلخص على انه إذا سادت حرية التجارة، فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. وذهب تحليل ريكاردو إلى ابعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فان كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة أكبر أو ذات مساوئ نسبية اقل. ولقد توقف ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون استيوارت ميل في 1848م في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها. وتوصل إلى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر إستفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي. ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919م أين جاء كل من هكشر واولين بفرضيات أكثر توسعا. حيث حاولت هذه النظرية بالإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية فبالنسبة « تعادل أسعار عناصر الإنتاج » و الثانية « وفرة عناصر الإنتاج » عن طريق نظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج و تبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها، و تستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل و استيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.[1] فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد « **نظرية التعادل** » أما بالنسبة للنظرية الثانية النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي.[2]

[1] عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص124-125،

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999ص130.

وتعتبر الدراسة التي أجراها ليونتيف في 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على المستوى العالمي. وهذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح إن و. م. أ مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال. وتفسير ذلك هو أن إنتاجية العمل في و. م. ا أعلى من إنتاجية الدول الأوربية.

3- الصادرات في الفكر الحديث

ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة ازاء دور الصادرات منهم: MYRDAL.NURKS. MARX حيث أشار ماركس الى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية. بينما يرى ميردال أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ويرى أيضا أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير ميردال إلى إن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما نوركس فانه يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي، فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين.

كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية وذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[1]

المبحث الثاني: اساسيات حول التصدير

تهدف سياسة التوجه للتصدير الي التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل اساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسطية التي تحتاجها هذه العملية، لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات، وذلك بتباع خطوات واجراءات مناسبة للتصدير والتعرف على القوانين والتشريعات التي تخضع لها.

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص8.

المطلب الاول: دوافع التصدير وملامح نجاحه

سنقوم من خلال هذا المطلب إلى ذكر مختلف الاسباب والدوافع المشجعة على التوجه للتصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة، والتي تعطينا نظرة واضحة حول البنية الاقتصادية للدولة.

ا- **دوافع التصدير**: يمكن اختصارها فيما يلي:

*عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية اشمل.

*يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.

*نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية [1] وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة نذكر منها:

***عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق. تخصص المؤسسة.

***عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات. وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.

***عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.

*يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.

*عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.[2]

ب-أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات: قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير:

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير.
- طرق ومنهجية التسويق.
- التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير.
- متطلبات جودة السلعة.[3]

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، القاهرة، دار النهضة العربية،1997، ص376.

[2] لعلاوي عمر، **تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية وغزو الاسواق**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، تونس، 2007، ص150.

[3] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة3 ،1993 ص219.

***أما ملامح النجاح فهي:**

-مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع.

-مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية.

-مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.

-مدى استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

بالنظر لما تقدم، فان البلد مجبر على التصدير بواسطة تنمية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير خاصة في الظرف الراهن الذي يتميز بتداول كثيف للنشاطات الإنتاجية وكذا تفاقم حدة المنافسة الدولية التي خلفتها الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

المطلب الثاني: خطوات واجراءات التصدير

تتم اجراءات وخطوات التصدير باتخاذ مجموعة من القرارات للدخول الى الاسواق الخارجية حيث يقوم المصدر بتحديد الاسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها في الدول الاخرى وذلك وفق مجموعة من الاجراءات أهمها:

1-**اتخاذ القرار**: ويتضمن ما يلي:

-البدء في التخطيط بحملات ترويجية واعلانية من البضاعة في السوق المستهدف وذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تخرج في هذه الاسواق لأول مرة.

-ارسال عينات من السلع التصديرية الى الاسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة او عن طريق المكاتب الخارجية وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبين بها مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة وكذلك الاسعار التي سيتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها.

-القيام بالاستفسار منذ البداية عن اية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف او مواصفات الانتاج او كمية الانتاج او اية تحفظات اخرى.

-الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعنية.

2-**الاستراتيجية**: تقوم الشركة ببناء استراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها والرد عليها من قبل المستوردين وذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين والشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة بحيث يمكن ايضا اجراء

[1] محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها الي الاسواق العالمية**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، **المنظمة العربية للتنمية الادارية**، تونس2007 ص139.

مفاوضات بناءا على هذه المعلومات مع المستوردين بما يتناسب مع مصلحة الشركة وتحقيقا لأهدافها. وفي هذه المرحلة يبدا المصدر ايضا بأعداد وتجهيز البضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها.

3-**العقد:** بناءا على امكانيات الشركة واهدافها وبعد الانتهاء من مفاوضات (الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل اليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

4-**اعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير:** ويمكن اجمال هذه المستندات فيما يلي:

-**اصدار الفاتورة الاولية:** بعد استلام امر الشراء يقوم المصدر بأعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها وتحتوي عادة هذه الفاتورة على اسم العميل المرسل اليه البضاعة، البلد المصدر اليها، الكمية الصنف، السعر، القيمة الاجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن، طريقة الدفع، ثم ترسل هذه الفاتورة وصورا عن شهادة المنشأ وقوائم التعبئة الى المستورد طالبا منه متابعة الاجراءات الرسمية والائتمانية المتفق عليها.

-**قائمة التعبئة:** وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن ارقام طرود وصفتها وكميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود وأوزان القائمة والمصداقية.

-**شهادة صحية:** وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق على انها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر.

-**اذن الشحن:** ويصدر عن التوكيل الملاحي، ويعتبر بمثابة امر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة للاستلام البضائع المطلوب شحنها على الباخرة.[1]

-**اعداد المستندات النهائية:** وهذه المستندات يتم اعدادها فور الانتهاء من اتمام عملية الشحن والتي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية واهم هذه المستندات ما يلي:

***بوليصة الشحن:** وتعتبر بمثابة ايصال من قبطان الباخرة او الوكيل الملاحي بصفته وكيل عن ملاك الباخرة يفيد استلامه للبضاعة وتعهده بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها.

***الفاتورة التجارية:** يقوم المصدر بإصدار الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة والتي تقدم نسخة عنها الى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن استنادا الى المعلومات الواردة فيها. اما النسخة الاصلية فتقدم الى الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ والتي يتم المصادقة عليها أصليا لغاية قبولها في بلد المستورد.

***مستندات ووثائق اخرى:** اهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ وشهادة معاينة واية مستندات اخرى يطلبها المستورد من المصدر لإجراءات التخليص.

[1] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى،2012، ص191-192.

***المتابعة والاتصال:** ان مسؤولية المصدر قد تنتهي في ايصال البضاعة الى بلد المستورد وربما الى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة ويبقى على اتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا اخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

***الخطابات الختامية:** بعد استلام المستورد لبضاعته وفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات الختامية مع المستورد اذانا بابتداء مرحلة عمل جديدة. [1]

المطلب الثالث: اهم قوانين التصدير بالجزائر

*شروط تصدير بعض المنتوجات والمواد والبضائع

- بناء على الدستور لا سيما المادتان85-4 و125(فقرة 2) منه
- وبمقتضى الأمر رقم75- 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتعلق بالقانون التجاري، المعدّل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم07-79 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979، المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 88-08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بالمنافسة.
- وبمقتضى الامر رقم 03-04 المؤرخ في جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد وتصدير السلع خاصة مواده 3و6.
- ويقتضي القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 اوت سنة 2004المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 9 رمضان عام 1417 الموافق 18 جانفي 1997 المتعلق بشروط التقييد في السجل التجاري المعدل والمتمم.

*يرسم ما يلي:

المادة 1: تطبيقاً لأحكام المادة 84 من القانون رقم06 -24 المؤرخ في 26 ديسمبر2006 المشار إليه أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط تصدير المنتوجات والمواد والبضائع الخاضعة لدفتر الشروط.

المادة 2: يجب على كل مصدر للمنتوجات والمواد والبضائع، أن يخضع ويراعي كل أحكام دفتر الشروط النموذجي المرفق في ملحق هذا المرسوم.

المادة 3: ترتب المنتوجات والمواد والبضائع المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، في ثلاثة (03) فئات:

[1] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص193.

أ –النفايات الحديدية والغير الحديدية **ب** – المواد الخام **ج** – المعدات والتجهيزات.

تحدد قائمة المنتوجات والمواد والبضائع بقرار مشترك للوزيرين المكلفين بالمالية والتجارة بعد أخذ الرأي التقني لوزراء القطاعات المعنية.[1]

المادة 4: يسحب دفتر الشروط المذكور في المادة2 ، ويودع بعد التسجيل، لدى المديرية الولائية للتجارة المختصة إقليمياً يتم إعداده في (5) نسخ موجهة إلى مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، مصالح وزارة المالية، مصالح الجمارك، والبنك محل التوطين وإلى المصدر.

بعد التحقق من مطابقة المعلومات المقدمة من طرف الطالب بالرجوع إلى أحكام هذا المرسوم، في مدة لا تتجاوز 15يوماً، يرسل دفتر الشروط إلى الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية متضمناً الرأي المعلل للمدير الولائي للتجارة لغرض التأشيرة. يكون منح التأشيرة أو رفضها خلال مدة (15) يوماً إبتداءاً من تاريخ إستيلام دفتر الشروط من طرف مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية.

المادة 5: في حالة رفض التأشيرة، يمكن للمصدر تقديم طعن لدى الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، ويبلغ إليه الرد في مدة (30) يوماً، من تاريخ إستيلام الطعن.

المادة 6: قبل كل عملية تصدير، يجب على المصدر أن يقدم لمصالح الجمارك، شهادة مسلمة من المصالح المؤهلة للمديرية الولائية للتجارة المختصة إقليمياً تثبت أن المتعامل الاقتصادي قد أمتثل لكل الشروط الواردة في أحكام هذا المرسوم ودفتر الشروط.

المادة 7 :في حالة رفض تسليم الشهادة المشار إليها في المادة6 ، من طرف المديرية الولائية للتجارة المختصة إقليمياً، يمكن للمصدر تقديم طعن لدى الوزير المكلف بالتجارة الخارجية الذي يجيبه من أن يكون مدة 30يوماً من تاريخ إستيلام الطعن.

المادة 8: بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول، يتعرض كل مخالف إلى التوقيف المؤقت لمدة (3) أشهر، للنشاط مع الإلزام بتكيفه خلال هذه الفترة مع أحكام التنظيم الساري المفعول، سحب دفتر الشروط.

المادة 9: تحدد كيفية تطبيق أحكام هذا المرسوم، عند الحاجة، بقرار مشترك بين الوزرتين المكلفين بالتجارة والمالية.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07–102 يحدد شروط تصدير بعض المنتوجات والمواد والبضائع مارس 2007.

دفتر الشروط النموذجي المتعلق بشروط تصدير بعض المنتوجات، المواد والبضائع

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة 1: يهدف دفتر الشروط هذا إلى تحديد الالتزامات التي يجب أن يخضع لها كل مصدر للمنتوجات، والمواد والبضائع التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم طبقاً لأحكام هذا المرسوم.

المادة 2: لا يمكن أن تكون موضوع للتصدير إلا المنتوجات، المواد والبضائع التي يحصل عليها المصدر من المتعاملين الاقتصاديين المقيدين في السجل التجاري بصفة قانونية[1].

المادة 3: يجب أن يتولى تخزين المنتوجات والمواد والبضائع المصنفة في الفئات المشار إليها في المادة 3 من هذا المرسوم، متعاملين اقتصاديين يتوفرون على هياكل مهيأة لهذا الغرض وبطريقة لا تلحق أي ضرر بالبيئة وصحة وأمن المواطنين يجب أن تكون هذه الهياكل بالخصوص:

-محددة بجدار مبني

-تسمح بإجراء الرقابة

-تستجيب لقواعد ومعاير الأمن.

يجب على المتعاملين الاقتصاديين المشار إليهم في المادة 2 أعلاه القيام بعملية الفرز حسب طبيعة المواد وفئة المعدن. بالنسبة لتخزين المواد الخام المصنفة في الفئة **ب**، يجب على المتعاملين الاقتصاديين المعنيين بالإضافة إلى ذلك، الحيازة على التجهيزات المناسبة.

المادة 4: يجب على المتعاملين الاقتصاديين المشار إليهم في المادة 2 أعلاه، وضع سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف المدير الولائي للتجارة المختص إقليمياً تبين فيه كل المعلومات المتعلقة بحركة المنتوجات والمواد والبضائع خاصة:

-طبيعة المنتوجات والمواد والبضائع المسترجعة والمخزنة -الكميات -مصدرها-إسم أو التسمية الاجتماعية للموردين-رقم تسجيل الشاحنة التي سلمت البضاعة.

-يراقب السجل المشار إليه أعلاه كل شهرين (2) على الأقل من طرف المصالح المؤهلة للمديرية الولائية للتجارة المختصة إقليمياً.

المادة 5: يجب على المصدر عند إيداع طلب الحصول على دفتر الشروط، أن يقدم الوثائق التالية:

-نسخة من السجل التجاري -نسخة من بطاقة التعريف الجبائي - بطاقة الاستعلامات الملحقة بدفتر الشروط كل وثيقة أخرى مطلوبة وفق التنظيم الساري المفعول.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07-102 يحدد شروط تصدير بعض المنتوجات والمواد والبضائع مارس 2007.

المادة 6: يجب على المصدر، عند كل عملية تصدير، السهر تحت مسؤوليته إثبات مصدر المنتوجات والمواد والبضائع.

المادة 7: مدة صلاحية دفتر الشروط هي سنة (1) واحدة قابلة لتجديد.

الفصل الثاني: أحكام خاصة متعلقة بتصدير النفايات الحديدية والغير الحديدية

المادة 8:بالنسبة لنفايات غير حديدية، يلتزم المصدر القيام بإجراء خبرة على المنتوجات والمواد والبضائع حول نوعها ومضمونها.

المادة 9 :تخزين النفايات المعدنية الحديدية وغير الحديدية المقدمة على حالتها يجب أن يكون خارج نطاق الميناء.

المادة 10 :يجب أن يكون نقل النفايات الحديدية والغير الحديدية بواسطة وسائل نقل مناسبة لا تشكل أي خطر على أمن الطرقات والبيئة.

الفصل الثالث: أحكام خاصة متعلقة بتصدير الجلود

المادة 11: بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه، يجب على مصدر الجلود التموين من المذابح المعتمدة قانوناً والمذابح المتوفرة على التجهيزات التي تستجيب للمعايير المطلوبة المتعلقة بحماية الصحة والبيئة.

الفصل الرابع: أحكام خاصة ومتعلقة بتصدير الفلين الخام

المادة 12: بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، يجب على مصدر الفلين الخام أن يثبت أنه اشترى المواد لدى إدارة الأملاك العمومية أو لدى المالكين الخواص بوثائق تسلمها الإدارة المحلية للغابات.

الفصل الخامس: تصريح الالتزام للمصدر

المادة 13: يلتزم المصدر بصحة المعلومات المقدمة ودقة المعلومات الواردة في بطاقة الاستعلامات بالامتثال الصارم للشروط المحددة في دفتر الشروط . بغض النظر عن العقوبات الأخرى التي ينص عليها التشريع الساري المفعول، فإن كل إخلال للالتزامات ينجر عنه إلغاء دفتر الشروط هذا.[1]

المبحث الثالث: مشاكل وتحديات التصدير في الجزائر واساليب تفاديها

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة نحو الرفع من قيمة الصادرات في الجزائر الا ان هذه المجهودات لم تكلل بالنجاح ولاتزال هذه الجهود المبذولة غير كافية في حين تعاني من تخلف قطاعاتها ووسائلها الإنتاجية، كما تعاني من التخلف التكنولوجي وهذا راجع الى عدة مشاكل وأسباب حالت دون الوصول الى هذه الأهداف المنشودة، ولهذه المشاكل والتحديات بعض الحلول وسنتطرق اليها في بحثنا هذا.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07-102 مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي والمؤسساتي والتشريعي

توجد عدة مشاكل ترتبط بعملية التصدير تقف دون تحقيق الأهداف

الفرع الاول: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

وتتمثل هذه المعوقات على مستوى المحيط الاقتصادي وهي كالتالي:

– غياب استراتيجية واضحة المعالم في ظل التشابك الكبير بين الأسواق الوطنية والخارجية.

– عدم امتلاك المتعاملين الاقتصادين الجزائريين لثقافة التصديرية وعلى العكس من ذلك فهم يميلون للاستيراد بالنظر للربح السريع المتعلق به، وكذا لتجنب المخاطر عن التصدير.[1]

– انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

– سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغلف بالإضافة الى غياب الابداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وانماط الإدارة المتسلطة.

– عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترقا لدرجة تصديرها لا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة وعدم تحقيق فائض انتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى والتقدير المعد من طرف وزارة

التجارة سنة 1986 الخاص بجودة ونظافة المنتجات يثير الوضعية المقلقة في هذا المجال والذي تطلب معالجة هذه الظاهرة بصورة مستعجلة حتى لا تنعكس سلبا على صحة المستهلك .[2]

– الافتقار الى البنية الأساسية الازمة للتصدير والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين، بالإضافة الى ارتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية، بالإضافة الى تعدد الإجراءات وتعقدها في الجمارك.

---

[1] جلال مسعد، **مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** جامعة مولود معمري تيزي وزو يومي 11–12 مارس2014.

[2] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص13.

– ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة الى ارتفاع تكاليف المواد الوسطية.

– المغالاة في تحديد سعر الصرف مما يؤدي الى انخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت.

–عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير وخصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكلفتها بالإضافة الى احجام بعض البنوك عن قبول الاعتمادات المستندية للمصدريين وما قد يترتب على ذلك من التأثير سلبا على القدرة التنافسية للصادرات.[1]

– عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كسيرورة استراتيجية لانعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور والمنسوجات والافرشة والاحذية وتركيب السيارات والصناعات الغذائية وغيرها .حيث ان هناك جوا من المخاوف غير المبررة لدى فريق من المتعاملين المحليين ازاء اقتحام الاسواق الخارجية بهذه الاستراتيجية التي اثبتت نجاعتها في عديد من الدول وخاصة في مجال استقطاب التكنولوجيات الحديثة ، ومنه تامين انتاج محلي مطابق للمعايير الدولية على نحو يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي.[2]

الفرع الثاني: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

وفي هذا الجانب هناك جملة من المشاكل تحيط بالمؤسسة على المستوى المؤسساتي والتشريعي نذكر منها:

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته، هذا في حين عجزت الإعانات المخصصة لمواجهة هذا المشكل في إطار دعم الصادرات.

– صعوبة الوصول الى معلومات دقيقة عن الأسواق الخارجية، كنتيجة اهمال البحوث التسويق الدولي ونقص الخبرة في مجال التسويق الدولي.

[1] بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2] طارق قندوس، قاسمي السعيد، ملتقى وطني حول تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية)، ص9.

-عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة وبالتالي اختيار منتجاتها و تكييف قدرتها الانتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية[1].

-التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى الى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.

-غياب ادنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية لم يعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، كما تسببت هذه العشوائية في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية وبالتالي اضاعة فرصة استغلال الأسواق الخارجية.[2]

المطلب الثاني: مشاكل التصدير المرتبطة بتنافسية المنتجات

في بيئة عالمية بلغ فيها التنافس والانتاج ذروته، أصبح الاهتمام برضى المستهلك هدفا يتسابق الي تحقيقه غالبا المؤسسات، ظهر مفهوم الجودة الشاملة كشعار ينادي به المختصون والممارسون وتعتمد عليه المؤسسات في جذب المستهلك وذلك باعتبارها لغة ووسيلة للتفاهم مع مستهلك العصر الحديث.

الفرع الأول: جودة المنتجات الجزائرية

تعد جودة المنتجات ونظافتها من بين اهم العوامل التي تساعد المنتجات على كسب حصص في الأسواق الخارجية الا انه تجدر الاشارة الا ان المنتجات الجزائرية لا تتطابق ولا تتوافق مع المعايير الدولية، ولأترقى لدرجة التصدير. بل أكثر من ذلك ان المنتجات الجزائرية التي تعرض في السوق الوطنية لا تتوفر على الشروط الدنيا لقواعد الجودة والنظافة.

1 – **التعبئة والتغليف:** لتعبئة وتغليف وتكييف المنتجات اهمية قصوى سواء على مستوى الاقتصاد الوطني او على مستوى العلاقات الخارجية، حيث ان الشكل الذي يقدم به المنتوج وشكل التغليف يعتبر عنصرا من بين العناصر التي تدفع الى الاستهلاك، كما يعتبر عنصر جذب وعامل رغبة في اختيار منتوج، او العكس من ذلك فقد يخلق نفور لدى المستهلك من السلعة او يكون له رد فعل سلبي عليه.

[1] -جلال مسعد مرجع سبق ذكره ص21.

[2] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2012-2005)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص68.

وفي الجزائر لم يلقى هذا الامر الكثير من الاهتمام، فرغم ما عرفه المنتوج من تحسين وتطوير الى ان التغليف لم يلقى نفس الاهتمام من قبل المنتجين، ويعود السبب في ذلك الى غياب المنافسة في السوق الوطنية.

2 –انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي وخدمات ما بعد البيع: يلاحظ ان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع الخاصة التي ترتكز على التصدير، كما يسجل انعدام خدمات ما بعد البيع. وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري او السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ مصلحة لخدمات ما بعد البيع. فهي تمثل سلاحا جديدا للمنافسة.

الفرع الثاني: مشاكل التصدير المرتبطة بالأبداع والتكنولوجيا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يمنح الابداع التكنولوجي للمؤسسات ميزة تنافسية طويلة المدى، وفي الجزائر نجد ان السلطات العمومية اعطت اهتمام معتبر للأبداع التكنولوجي والبحث والتطوير من ناحية تشريعية فقط والتي جاءت في المخطط الخماسي للبحث العلمي (1998–2002) والذي يعد تطبيقا للقانون المؤرخ 98–11 المؤرخ في –1998 22–08 ، كما خصصت الحكومة استثمارات لإقامة مراكز ووحدات البحث الاساسي والتطبيقي والتكوين العالي في الخارج في مختلف التخصصات، مع وجود برامج للبحث والتطوير اعتمدت من طرف الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، وفي الواقع العملي نلاحظ ان هنالك علاقة انفصام بين القطاع الصناعي الانتاجي والبحث العلمي، مما يعيق التنمية المتوصل اليها بتظافر القطاع الصناعي والبحث العلمي، من خلال التعاون والتكامل، كما هو عليه الحال في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما انعكس جليا على طبيعة نشاط المؤسسات الجزائرية اذ يغلب عليه الطابع التركيبي في مختلف الصناعات، او عقد الاتفاقيات التكنولوجية والانتاجية مع مؤسسات اجنبية[1] .

المطلب الثالث: تحديات التصدير وأساليب تفاديها

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع وتخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات بين البيئات الدولية. لذلك تظهر باستمرار مجموعات كبيرة من التحديات والعوائق التصديرية الواجبة العلاج بأساليب عملية منطقية ودراسات سابقة لقرارات التصدير.

[1]–جلال مسعد، مرجع سبق ذكره ص15.

1- التحديات التكنولوجية للتصدير

لازالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية وتعالج تلك المشكلة بالأليات التالية:

-التخصص السلعي – الاستثمار في البحوث والتطوير – الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا

- تدريب الكوادر الفنية والتصديرية – بناء قاعدة معلومات تكنولوجية- شراء التكنولوجيا

-الدخول في تحالفات استراتيجية -الصفقات المتكافئة.

2-التحديات المعلوماتية للتصدير

يؤثر نقص المعلومات التصديرية الى التخمين والارتجال في القرارات التصديرية. لذلك يجب الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك لدعم القرارات والخطوط التصديرية. ويتم التغلب على تلك التحديات عن طريق:

- قوة الاتصالات- بناء قاعدة بيانات تصديرية- اعداد نظام معلومات تصديرية- التعامل مع نقاط التجارة الدولية – الانترنت- بحوث التسويق الثانوية- بحوث التسويق الاولية – محاكاة اسواق التصدير.

3- التحديات التسويقية للصادرات

قد يفشل التصدير بسبب عدم اختيار السلعة المناسبة للسوق التصدير المناسب او الخطأ في اسلوب الترويج او التسعير والتوزيع. لذلك من الضروري علاج تلك المشكلات وعدم الاكتفاء بتصدير الفوائض التصديرية للأسواق الدولية. ويتم ذلك عن طريق:

- تحديد استراتيجية سلع التصدير

- استراتيجية الترويج الدولي

- استراتيجية التوزيع الدولي

- استراتيجية التسعير الدولي.

ويحتاج ذلك بالضرورة الى تقسيم سوق الصادرات الى قطاعات لاختلاف طبيعة واتجاهات وسلوكيات المستهلك والمشتري الدولي جغرافيا.

4-التحديات الادارية في التصدير

تلعب تكنولوجيا الادارة دورا خطيرا في تأكيد النجاح التصدير، ومن اهم التحديات التي تواجه التصدير نقص المهمات الادارية اللازمة لتحقيق اهداف التصدير ويمكن علاجها بالطرق التالية:

- التخطيط السليم لعملية التصدير- التنبؤات بالطلب العالمي- الجداول الزمنية لتوصيل البضاعة في الوقت المناسب-الرقابة الفعالة لربط التنفيذ بالمخططات - تقييم اداء التصدير دوريا- تنظيم التصدير بأساليب مرنة وهادفة - التنسيق الفعال بين اجهزة التصدير- تحديات التنافسية التصديرية.

هناك صعوبات في دخول اسواق التصدير بسبب المنافسة الشرسة، ويمكن التغلب على تلك التحديات عن طريق:

-تطبيق المواصفات الدولية

-تطبيق اساليب ادارة الجودة

- التجديد والابتكار

-التحسينات المستمرة في التصدير

- التميز السلعي

- التخصص في سلع المزايا التنافسية

- دراسة الثقافات الدولية

- تحسين الانتاجية، الفعالية، الكفاءة، الربحية.[1]

[1] فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية** (اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص108-109.

خلاصة الفصل

للتصدير أهمية بالغة حيث أنه يعتبر القاطرة للولوج الي الأسواق الخارجية لعرض المنتجات قصد الحصول على الفوائد المتوقع وجعل المنتجات الوطنية تتنافس في الأسواق العالمية، مما يكسبها عدة مزايا من رفع معدلات نمو الاقتصاد، وتحقيق أهداف في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، واستغلال الموارد بالطريقة الأمثل، كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي. وعليه فان تنويع القدرات التصديرية يجب أن تحتل مكانة متقدمة في حيز الاهتمام الرسمي واعتباره هدف يتطلب من الجميع وعلى كل المستويات تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوره وتقدمه.

وعليه يجب البحث على أنواع وبدائل جديدة من المنتجات لتنويع الصادرات يعد بمثابة الحل المناسب والطبيعي لإشكالية التبعية التي تفرض على الدول النامية، وهو كذلك عنصرا جوهريا لتحقيق التنمية في الأجل الطويل من خلال التركيز على قطاعات أخرى كالفلاحة...الخ

الفصل الثاني:

السياسات والإستراتيجيات الزراعية بالجزائر

تمهيد:

تلعب الزراعة دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني لكونها ثروة وعامل ذو أهمية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي من توفير مداخيل إضافية للخزينة، وتحقيق الاكتفاء من الغذاء وتصدير الفائض للخارج.

لقد خصت الدولة هذا القطاع بدعم خاص وذلك بتقديم تحفيزات، ووضع برامج وإصلاحات للنهوض به، وذلك لما تتوفر عليه الدولة من إمكانيات ومؤشرات تؤهلها لتكون قادرة على تحقيق الامن الغذائي، والخروج من التبعية للدول المتقدمة وتخفيض فاتورة الاستيراد، ورغم الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع الا أنه يوجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق إستمراره وتقلل فعاليته.

وقسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر.

المبحث الثاني: أسباب ومشاكل تخلف القطاع الزراعي.

المبحث الثالث: سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر.

المبحث الاول: واقع الانتاج الزراعي في الجزائر

يشكل القطاع الزراعي أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وواحد من أهم القطاعات الانتاجية الرئيسة المكونة للناتج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوى العاملة، فضلا على أن نسبة كبيرة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع حيث حظي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته من أجل توفير الامن الغذائي حيث تتوفر الجزائر على عدة إمكانيات ومؤشرات تؤهلها لتحقيق ذلك.

المطلب الاول: الإمكانيات والمؤشرات الزراعية في الجزائر

تسخر الجزائر على مؤهلات كبير للنهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الغذائي وذلك بالاعتماد على جملة من الامكانيات والمؤشرات التي تتوفر عليها.

أولا: الموارد الأرضية: إذا كانت الموارد المائية تعتبر المحدد الاول للتنمية الزراعية ، فإن الموارد الارضية تليها في الاهمية كمحدد للإنتاج الزراعي ولاشك أن إمكانية التوسع في الموارد الارضية الزراعية تتوقف بالدرجة الاولى على مدى توافر المياه ، ونظرا لوقوع الاراضي الجزائرية على الحزام العالمي للأراضي الجافة والشبه الجافة التي تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية ومدى توافر المياه اللازمة للزراعة، فان معظم الاراضي الزراعية تسود فيها الزراعة المطرية وتختلف نسبة المساحة المزروعة الى المساحة الكلية من عام الى أخر إعتمادا على معدلات الامطار وتقلباتها السنوية.

– **الأراضي الزراعية:** تبلغ مساحة الجزائر الاجمالية 238 مليون هكتار تنقسم الى:

***الأراضي الزراعية الكلية:** بلغت مساحتها سنة 2008–2009 حوالي 42466920 هكتار تمثل 17% من المساحة الكلية وتتضمن:

–**المساحة الزراعية الصالحة** : تقدر مساحتها 8423340 هكتار وتمثل 19 % من المساحة الفلاحية الكلية وتتوزع كالتالي :

- مزروعات عشبية 4069380 هكتار
- أراضي مستريحة 3423502 هكتار
- مروج طبيعية 24550 هكتار
- الكروم 82743 هكتار
- أشجار الفاكهة 823165 هكتار[1]

[1] قصوري ريم، **الامن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة 2012، ص145.

-**أراضي رعوية ومروج:** وهي مساحات لم يمارس عليها أي نشاط فلاحي وتشكل مراعي للحيوانات، مساحتها 32 مليون هكتار.

-**أراضي غير منتجة تابعة للمزارع:** تشمل المزارع الفلاحية والعمارات والمنحدرات وتمثل1087700 هكتار.

***أراضي أخرى:**

-**اراضي حلفائية:** تشغل مساحة 2504990هكتار.

- **أراضي غابية:** وتشغل مساحة 4227700 هكتار أي تمثل نحو 1.8 % من مجموع المساحة الكلية للبلاد.

-**أراضي غير منتجة:** وهي أراضي غير موجهة للفلاحة تبلغ مساحة 188974490هكتاروتمثل 80% من المساحة الاجمالية للبلاد.

من خلال تتبع تطور المساحات الزراعية الصالحة، يتضح الانعكاس الإيجابي للمخططات التنمية في إطار توسيع وحماية الأراضي الزراعية.[1]

ثانيا :الموارد المائية: تعتبر الجزائر سخية بالموارد المائية حيث تقدر بحوالي 15 مليون متر مكعب، ولكن المستغل منها حوالي 2500 مليون متر مكعب وتنمية موارد المياه من المجالات الواعدة في الجزائر.[2] يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها الى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1-**الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4مليون كلم2 ، الا أن 93 في المئة من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الامطار فيها يقدر بنسبة 8 في المئة أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 في المئة من اجمالي المساحة الاجمالية تبلغ كمية الامطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار مكعب بنسبة 92 في المئة.

2-الموارد السطحية : تتمثل مصادر المياه في السدود ، المحاجر المائية والانهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار مكعب في السنة و13.5 مليار مكعب في السنة ، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، حيث تحتوي الاحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار مكعب واحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار مكعب أما الاحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، بلغ سنة 2009 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب66 سد بطاقة إستيعابية تقدر ب7.5 مليار متر مكعب .

[1] قصوري ريم، مرجع السابق ذكره، ص146.

[2] حسوني جدوع عبد الله، **التصحر تدهور النظام البيئي**، دار دجلة، الاردن، عمان، الطبعة 2010، ص 143.

3- الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية الى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير 90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق ، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليار متر مكعب في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال (2مليارمتر مكعب في السنة) والجنوب (5مليار متر مكعب في السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الامطار في طبقات الأرض .

ثالثا: الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا ان متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون عامل خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.125 مليون عامل خلال عامي 1980و2009 على التوالي، حيث شهدت أرتفاعا منتظما من سنة الى أخرى وقدرت الزيادة ب 1.519 مليون عامل أي نسبة 93 في المئة.

رابعا: الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثورة الحيوانية الأشجار المزروعة ، المكننة والتجهيزات الفلاحية ،حيث يلاحظ إن متوسط راس المال الزراعي بلغ 11مليار دولار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت قيمة راس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و2009 على التوالي [1].

المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي والحيواني بالجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الامن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح.

أولا: تطور الإنتاج النباتي

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسطية للعديد من الصناعات التحويلية كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية.

1-**تطور إنتاج الحبوب:** تعد الحبوب من المنتجات الأساسية التي تكون الوجبة الغذائية للفرد الجزائري وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال، والذرة بأنواعها. ونظرا الى الأهمية الكبيرة التي يحتلها منتوج الحبوب في الجزائر، عملت الدولة على وضع إستراتيجية زراعية هدفها الأساسي رفع إنتاج وانتاجية الهكتار الواحد من هذا المنتوج.

[1] عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي اين الخلل، دراسة** قياسية منذ سنة 1980، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص9-10.

جدول رقم (1): يوضح توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة (2002-2009)

الوحدة: ألف قنطار

السنة	03/2002	04/2003	05/2004	06/2005	07/2006	08/2007	09/2009
القمح الصلب	18023	20117	15687	17728	15920	8138	20010
القمح اللين	11626	7290	8460	9151	7900	2972	9521
الشعير	12220	12116	10328	12359	11867	3959	22034
الخرطال	775	890	775	890	922	267	957

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2007-2009.

يتضح من الجدول أن انتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرفت تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان أدت جملة من العوامل في تحديد معدلات تطورها، فإنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين قد تميز بالتذبذب بالرغم من أنه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة اومن حيث الإنتاج، ففي الموسم 2003 -2004 تم انتاج كمية معتبرة من القمح قدرت ب20117 الف قنطار، ثم انخفض خلال 2004-2005 الى 15697 الف قنطار أي بنسبة 22.02 % ، غير انه حدث انخفاض معتبر يقارب نصف الإنتاج في 2007 اذ بلغت نسبة الانخفاض 48.88% مقارنة بسنة 2006 وذلك بسبب عوامل مناخية مختلفة، تتمثل في الفيضانات وانجراف التربة ورياح رملية أدت الى اتلاف كميات معتبرة من المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب.

2- تطور انتاج البقول الجافة: تحتل البقول المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قائمة الانتاج النباتي وهي مكون أساسي من مكونات الوجبة الرئيسية للفرد الجزائري لكونه يعتمد عليها في غذائه اليومي ورغم أهميتها الا ان انتاجها يتميز بالضعف والتذبذب من سنة لأخرى وتضم البقوليات، كل من الفول الجاف، الحمص العدس، الفاصوليا، البازلاء الجافة. [1]

[1] قصوري ريم، مرجع سبق ذكره، ص160.

***جدول رقم (2): يبين تطور المساحة، الإنتاج، الإنتاجية مجموعة البقول الجافة خلال الفترة (2000-2009)**

المساحة: الهكتار الإنتاج: بالقنطار الإنتاجية (المردودية): قنطار/هكتار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المساحة	63140	59470	62160	68010	72060	69240	66866	63510	61211	67448
الإنتاج	218640	384360	435340	577480	580000	471060	440690	500830	401725	642890
الإنتاجية	3.5	6.5	7.0	8.5	8.0	6.8	6.6	7.9	6.6	9.5

المصدر: من اعدا الطالبين اعتمادا على:

Source : Ministère de l'agriculture et du développement rurale, Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information.

من خلال الجدول يتضح ان نسبة المساحة المخصصة للبقوليات عرفت تذبذبا اذ سجلت المساحة عام 2001 حوالي 59470 هكتار وهي ادنى مستوى لها ، ثم ارتفعت خلال 2003-2004 اما خلال الفترة 2005-2008 فقد انخفضت المساحة نتيجة لانخفاض الكمي والنوعي للبذور، وارتفاع الأسعار ثم ارتفعت سنة 2009 اذ بلغت 67448 هكتار أي بنسبة 2% من اجمالي المساحة المخصصة للزراعة ، وهي نسبة ضئيلة، اما من ناحية الإنتاج فقد عرف تذبذبا حيث سجل الإنتاج ادنى مستوى له عام 2000 اذ بلغ 218640 قنطار غير انه بدا الإنتاج يميل نحو الارتفاع كما واصل انتاجه التصاعدي بعد ذلك الى غاية 2004، اما بالنسبة الى عام 2005 فقد عرف الإنتاج تراجعا محسوسا بتسجيله ما يعادل 471060 قنطار وذلك بمعدل نمو قدر ب18.8% مقارنة بعام 2004 غير ان القيمة الحقيقية هذه المجموعة السلعية الغذائية المهمة تبقى في حاجة الى المزيد من الفعالية. ومن جهة أخرى فقد عرفت الإنتاجية تذبذبات حيث سجلت عام 2000 حوالي 3.5 قنطار/هكتار بينما في عام 2009 بلغت 9.5 قنطار/هكتار ومنه نستنتج ان كمية البقول الجافة تعتبر ضعيفة.

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما ان زيادة انتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وعرف الإنتاج الحيواني تطورا معتبرا بداية من سنة 2000 ، وهو ما يوضحه الجدول الاتي[1]

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-2011-2012 ص30.

جدول رقم (3): يوضح تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (1990-2006)

الإنتاج	متوسط انتاج 94/89	متوسط انتاج 00/95	انتاج سنة 2001	انتاج سنة 2002	انتاج سنة 2003	انتاج سنة 2004	انتاج سنة 2005	انتاج سنة 2006	متوسط انتاج 01/06
اللحوم الحمراء	270000	304100	259800	290762	300459	320000	320000	298554	259190.5
اللحوم البيضاء	21196.7	129204.7	201000	150600	156800	170000	143578	241166	177190.7
الحليب 10^6 لتر	1088.0	1257.1	1637	1544	1610	1915	2092	2244	1840.83
العسل طن	1572	1522.8	1600	1950	2051	2800	2666	2543	2268.3
الصوف طن	17250	19926.7	18146	19752	19908	20000	25296	20357	20076.5
البيض 10^6	2432.3	2333.3	2160	3220	3302	3629	3528	3570	3234.8

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-2011-2012 ص30.

من الجدول نلاحظ ان الإنتاج الحيواني في مجال اللحوم بنوعيها والحليب والصوف عرف تطورا ملحوظا في معظم مواده في بداية الالفية الثالثة مقارنة بمتوسط انتاج الفترات السابقة ، حيث زاد انتاج العسل بنسبة 48.96 %، والحليب بنسبة 46.43%، والبيض بنسبة 38.64% ثم اللحوم البيضاء الذي زاد انتاجها بنسبة 37.14% رغم انها عرفت انخفاضا بنسبة 39.04% خلال الفترة 95-00 مقارنة بالفترة 89-94، كما نلاحظ انخفاض قليل في اللحوم بنسبة 3%، وثبات كمية الاصواف ، هذه الزيادة في الإنتاج ناتجة عن زيادة عدد الماشية والدواجن وخلايا النحل. وهذا ما استخلصنه من خلال الجدول اعلاه.

المطلب الثالث: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في المحيط الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وهذا الدور يظهر جليا في توفير الامن الغذائي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

1-**مساهمة القطاع الزراعي في توفير الامن الغذائي:** ينبغي على الزراعة مواجهة رهان إشباع حاجات الأفراد وذلك بأمنهم الغذائي مراعية في ذلك الإبقاء على إنتاجية الموارد الطبيعية في المدى الطويل كما أن هناك من يفضل ترقية التنمية الريفية والزراعة، وإعداد استراتيجية تحسين الإنتاج الغذائي على المدى الطويل ومنه ضمان الأمن الغذائي .ومنه تكون هذه الترقية ضمانا للحفاظ ولتسيير الموارد الطبيعية تسييرا جيدا . والغاية من كل هذا هي إشباع حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتحقيق تنمية مقبولة اجتماعية واقتصادية مستعملين في ذلك الملائم والخاص من التقنيات والتي لا تضر بالبيئة .[1]

2- مساهمة الزراعة في تكوين راس المال: إن مصدر رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية ثلاثة : المساعدة الخارجية و القروض و الادخار المحلي فالمساعدة الخارجية تأتي في أشكال غير متوفرة محليا كالآلات المعقدة والمعرفة التكنولوجية والإدارية، وربما رافقت المساعدات الخارجية قيود سياسية واقتصادية مضرة، ويرافق القروض نفس المضار، فالوفاء بالدين والفائدة أمر مقضي في النهاية ومتى تجنبت الدولة الإعانات الخارجية والقروض فإنها ستعتمد على مواردها المالية الخاصة (الادخار المحلي) التي يمكن أن يوفرها القطاع الزراعي في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، وتتخذ مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال واستثماره في المستقبل في صور ثلاث وهي : فرض ضرائب، زيادة الانتاج الزراعي، التوظيف المباشر في قطاعات اخرى.

3-**مساهمة الزراعة في تأمين النقد الاجنبي** : يمثل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لحصيلة الصادرات، وبالتالي النقد الأجنبي في بداية عملية الإنماء الاقتصادي، إذ يمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراءها ، فإبان التطور تصبح أنواع رأس المال المستوردة مهمة جدا، وتمارس الصناعة الآخذة في النمو والسلع الاستهلاكية ضغطا للحصول على النقد الأجنبي، وتستطيع الزراعة أن تساهم إسهاما كبيرا في الحصول على العملة الصعبة بأن تحل محل المستوردات .

4-الزراعة كمصدر لليد العاملة: إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك إرتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي خاصة في

[1] عامر عامر احمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث 08، جامعة مستغانم، 2010، ص27.

المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى.

أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة وهناك تحسنا ملحوظا في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي، وإذا حدث ذلك فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي.

5-تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضروات والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ماعدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.

6-الزراعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة: إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج وما إلى ذلك .فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، فهي تلعب دورا هاما في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وخصوصا في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيرا خاصة وأنها تمثل جزءا هاما من الصناعة في أول مراحل التصنيع .ومن بين المجالات التي تساهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع.

7-تطور الصناعات الغذائية: تشكل الصناعة الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين والنقل والتحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معا، وتبعا لشروط مضبوطة ودقيقة للمحافظة على صنف وخصائص المادة الغذائية .ويبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي، كما أن لها علاقة بصناعات أخرى متممة، مثل الصناعات الكيميائية وصناعة الحفظ وصناعة التعبئة والتغليف .وتظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من أجل إدامة توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية، وخاصة الموجهة للتصدير.[1]

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص48.47

المبحث الثاني: أسباب ومشاكل تخلف القطاع الزراعي

تبذل الجزائر جهودا كبيرة من اجل النهوض بالقطاع الزراعي وذلك بأجراء توسيع لمساحات المزروعة واستصلاح الأراضي وتقديم الدعم للفلاحين وتطوير البنية التحتية وذلك من اجل تحقيق الاكتفاء او الفائض في الغذاء الا انا هناك أسباب وعراقيل حالت دون ذلك.

المطلب الأول: أسباب تخلف القطاع الزراعي

هناك عدة أسباب تقف وراء تخلف القطاع الزراعي ونذكر منها ما يلي:

-عدم تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية وهذا يسهم في عدم المساعدة على تهيئة المناخ الملائم لإقامة المشروعات الزراعية الإنتاجية وتوفير مستوى معيشي أفضل لسكان الريف.

-عدم وجود جهود بحثية لاستنباط الأصناف الأكثر مقاومة للجفاف بغرض تطوير إنتاجية الزراعات المطرية، وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة إدخال الأصناف المحسنة.

-عدم التخطيط الجيد للسياسات الزراعية والاقتصادية المستهدفة مما يؤدي إلى عدم ترشيد استخدام الموارد الأرضية والطبيعية الاستخدام الأمثل.

-عدم التركيز على استخدام التكنولوجية الزراعية والأبحاث وعدم العمل على تطوير نظم الري وتدريب وتأهيل المزارعين على ترشيد استخدام المياه.

-عدم فعالية سياسات تشجيع للاستثمار في القطاع الزراعي.

-عدم وجود الدعم الكافي لصغار المزارعين واستمرار وجود الأسعار غير المجزية لبعض المنتجات الزراعية[1].

-عدم توفر مشاريع الري وقلة المياه والاعتماد الكبير على سقوط الامطار الذي يصعب التحكم في كمياتها ومواعيدها وتوزيعها.

- تدني الانتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي.

- رداءة انواع البذور وبدائية الاساليب والطرق الزراعية المتبعة وما الى ذلك.

-انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الاموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من اجل انتاج زراعي مربح.

-عدم توفر نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة الى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

-عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية، لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة.

---

[1] علة مراد، **إشكالية الامن الغذائي في الجزائر (قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي)** الملتقى الدولي التاسع حول **(في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية)** جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014 ص 16.

–قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى، فقد أدت مظاهر التخلف تلك، إلى تراجع نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي، وذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في إنتاج جميع المواد الغذائية إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية.[1]

المطلب الثاني: العوائق والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي

يواجه القطاع الزراعي في الجزائر عدة عوائق منها ضعف التمويل الى جانب عدم فعالية السياسات التي كانت مطبقة من قبل مما أدى الى ظهور مشاكل ونذكر منها ما يلي:

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

1–**التقليص العمدي من طرف الانسان:** وهي تشمل مجموعة اعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية الى فقدان مساحة كبيرة من اجود الأراضي الزراعية.

2–فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل اهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى الى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

3–**انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح:** يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية الى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان الى تراكم الاملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

4–**التصحر**: التدهور البيئي شائع في نطاقات واسعة نتيجة اعمال التقطيع والحرائق والرعي العشوائي والجائر والاحتطاب. تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر

الدولة	المساحة الكلية الف	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		الف كم2	%	الف كم2	%
الجزائر	2.382	1.970	82.7	230	9.7

المصدر: شويخي هناء اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر–دراسة تحليلية وتقييمية–مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012–2013 ص54.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره ص52–53.

من خلال الجدول نلاحظ أن للجزائر مساحة مهددة بالتصحر حيث تبلغ المساحة المتصحرة 1.970 كم2 واما المساحات المهددة بالتصحر فتبلغ 230 كم2 وهذا راجع الى عدة أسباب منها انجراف التربة وقلة وجود السدود في المناطق الصحراوية.

- ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان الا ان هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون احدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المختصين بهذا الشأن ان البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

-**انتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي:** لا خلاف ان ظاهرة الامية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

- ثالثا: مشاكل أخرى

***مشاكل التسويق:** وهي عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله الى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

***مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة الى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الامطار مما يؤدي الى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة الى أخرى.

***مشاكل التسير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع ان الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومصخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة[1].

[1] شويخي هناء، اليات **تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 ص54-55.

– **رابعا: مشاكل ومعوقات تكنولوجية:** تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية بالدرجة الأولى إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية ونذكر منها:

–**مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج:** يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن أنه يستخدمها استخداماً سيئاً فالبذور والتقنيات المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل؛ كما أنها تعاني تبعات تخلف تحسينها .ومن جهة أخرى، تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد مثل ملوحة الأرض المروية، وعدم حصر الأراضي والاحتياجات السمادية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، ونقص الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية الأمثل لاستخدامها.

–**مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي:** يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين .فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحيدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها . وقد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها.[1]

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره ص270.

المبحث الثالث: سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر

عرف القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال 1962 عدة إصلاحات تنظيمية وهيكلية جدرية، وقوانين تهدف الى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتامين متطلبات السكان من الغذاء، وتحسين نسبة الإنتاج من جهة أخرى.

المطلب الأول: مضامين السياسات الزراعية وأهدافها

تعتبر السياسات الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تلعب دورا كبيرا في أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار والتسويق والهيكلة في شتى الجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم على مستوى المعيشة.

اولا: السياسة السعرية الزراعية

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تلعب دورا كبيرا في توجيه الموارد بين مختلف انواع الانتاج وكذلك في توزيع الانتاج بين المستهلكين، اضافة الى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد، ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها ايضا على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية وكذلك تأثيرها على حجم مدخرات وبالتالي على الاستثمارات الزراعية واخيرا تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد السواء. كما تلعب الاسعار الزراعية دورا هاما في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وعليه فان السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الاسعار.

***الاهداف الاساسية لهذه السياسة هي:**

-حل مشكل التنافس بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة، وضرورة زيادة انتاج الغذاء لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج، بما يخدم خطط التنمية.

- تحقيق الاستقرار في الأسعارودخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

- رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي، عن طريق زيادة السعة الانتاجية باستصلاح اراضي جديدة او العمل على زيادة انتاجية الاراضي المستغلة وتقديم حوافز اقتصادية او قروض ميسرة او غيرها.

- تحقيق فائض انتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العمولات الصعبة.

- زيادة الانتاج الزراعي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي ، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري[1].

[1] عيسى محمد الغزالي، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الإقطار العربية، العدد الواحد والعشرون، الكويت، سبتمبر 2003 السنة الثانية ص08-09.

ثانيا: السياسة التسويقية الزراعية

يقصد بها مجموعة الاجراءات الزراعية المتناسقة، والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين، خلال فترة زمنية معينة، تنفذ خلالها هذه البرامج، وتشترك هذه السياسة، في الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى لتحقيق عائد مجزي للمنتج، وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الافراد، وذلك في إطار عملية تسويقية كفؤة، تعمل على الحد من الوسطاء، وتنظيم الاسواق وتطويرها. ومن المعروف ان المستهلك، يسعى في اغلب الاحيان الى الحصول على سلعة زراعية او غذائية، ذات قيمة ونوعية عالية من جهة، وبأسعار معقولة من جهة أخرى، بينما يسعى المزارعون والوسطاء الى بيع السلع بأعلى الاسعار، وتحقيق أكبر قدر من الربح، بذلك يكون دور التسويق الزراعي منصبا على تنظيم وتسهيل كافة الانشطة، المؤدية الى ايجاد حالة من التوازن بين مصالح أطراف عملية التبادل الزراعية، سواء المزارعين والوسطاء أو المستهلكين.

وتتولى المهام التسويقية، مجموعة من الاجهزة والتنظيمات، مثل المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والتعاضديات والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي. وعليه تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في:

أ–رفع معدلات التنمية الاقتصادية والفلاحية، وضمان الاستقلال الوطني برفع نسب الاكتفاء الذاتي، وتنويع الانتاج.

ب–تحسين مستوى المعيشة، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، ويأتي ذلك، من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد الاجتماعية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.

ج–السعي الى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الاسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في انشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل. [1]

ثالثا: السياسة الهيكلية الزراعية

تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي وتهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تُغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات . وتحدث التغيرات الشديدة التي تمس الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وكذا جراء التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم، أو يقدم نظاما زراعيا جديدا، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية. ومن بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية من ذلك مثلا تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى؛ وذلك حينما يتم الاعتماد على التكنولوجيا، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة فتضطر الزراعة إلى إعادة هيكلة شؤونها تبعا

[1] صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية اساسية 2000–2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014، ص26–27.

للمستجدات، ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية؛ إلى جانب الاهتمامات البيئية والآثار المتبادلة بين العمل الزراعي والمحافظة على البيئة بحيث تسعى السياسة الهيكلية لتفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة، إلى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد

يجدر التذكير في آخر هذا الجزء أن مختلف السياسات الزراعية سواء منها الهيكلية أو السعرية أو التسويقية هي متكاملة فيما بينها لتطبق ضمن أنواع أخرى من أنواع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية[1].

المطلب الثاني: الاصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر

مر القطاع الزراعي في الجزائر بعدة مراحل ومحطات والتي تخللتها اصلاحات عميقة، وذلك نظرا الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

اولا: القطاع الفلاحي غداة الاستقلال (1962-1990)

1-مرحلة التسير الذاتي

***نشأة قطاع التسير الذاتي:** ظهر ونشا هذا القطاع بموجب مرسوم 22 مارس 1963 أي بعد الاستقلال وكانت الارضية الاولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث اعطى اهمية كبرى للقطاع الزراعي وركز العمل على ثلاثة اهداف رئيسية وهي الاصلاح الزراعي، استخدام الاساليب الحديثة، المحافظة على تراث الاراضي الجزائرية.

***مراحل تطبيق اسلوب التسيير الذاتي:**

1-**المرحلة الاولى (الاملاك الشاغرة)** : ظهرت هذه المرحلة اثر رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962 ، وبالتالي ظهر نوع من الاملاك تبدو كأنها بدون مالك فأبدت عملية الاستيلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والاتحاد العام للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين ،هذا ما دفع السلطات المسؤولة ان تتدخل باسم حماية المصالح العامة وذلك يمنع تهريب المعدات والاليات الزراعية وهذا عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص ردعية كمرسوم 24 اوت 1962 لحماية الاملاك الشاغرة من النهب والسرقة وفي اكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الاملاك بين الافراد والجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسير هذه الاملاك.

2-المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): امتدت هذه المرحلة من مارس الى ماي 1963، وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وحوالي 2000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات ومناهج علمية، كما تمتاز هذه الاراضي بخصوصيتها وجودتها زيادة على ذلك انها مدعمة بالمدخلات الوسطية.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره ص90-91.

3-**المرحلة الثالثة (التأميم الكامل):** وقد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 12 اكتوبر 1964 اصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من اخصب الاراضي واجودها تقع معظمها في سهول متيجة وعنابة واعالي الشلف.[1]

جدول رقم (5): يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
-اقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
-من 100 الى 500 هكتار	686	30.9	213000	3.1
-من 500الى 1000 هكتار	620	29.0	443000	17.0
-من1000 الى 2000هكتار	510	23.0	711000	26.4
-من2000 الى 3000هكتار	236	12.4	743000	28.2
-اكثر من 5000هكتار	22	1.1	144000	5.5
المجموع	21910	100	263200	100

المصدر: شويخي هناء اليات **تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 ص37.

2-الثورة الزراعية: إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وإنعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين، والذي كان هو السبب الرئيسي فانخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة.

ترددت عبارة الإصلاح الزراعي إلى جانب عبارة الثورة الزراعية، في الكثير من المناسبات الرسمية وغير الرسمية، وهذا الشعور يذكر المواطن بالنهب الذي تعرض له من الاستعمار الفرنسي. منذ الاحتلال وكانت أكثر الجوانب التي خضعت الأرض، فقد كانت أخصب مساحاتها قد وزعت على مالكين جدد، جاءوا من أوربا كان يطلق عليهم المعمرون وبقيت هذه الذكريات تحز في نفوس عدد من الفلاحين الجزائريين؛ لأن زحزحتهم إلى الأراضي الهامشية في الجبال أو الهضاب العليا كانت قد أدت إلى تدهور مستواهم المعيشي وتوسع الفقر في وسطهم بشكل كبير وسريع وكانت أمنية الفرد الواحد منهم أن يأتي يوم الذي يستعيد فيه الأرض التي أغتصبت منه. ومع اندلاع الثورة التحريرية كان التفكير في الأرض هو الفكرة الأولى، التي جاءت في أذهان الفلاحين وحتى المسؤولين في الثورة وأكدوا عليها في مختلف المواثيق السياسية والاقتصادية وإهتموا بها شديد الإهتمام أيضا عشية الإعلان عن الاستقلال الوطني وهي تتلخص عموما في المبادئ التالية:

-الأرض لمن حررها ويخدمها.

-إقامة نظام التسيير الذاتي حيثما وجدت أرض شاغرة بسبب هروب المعمرين.

[1] شويخي هناء، مرجع سبق ذكره، ص36 -37.

– الحد من الأراضي العقارية التي يملكها الفلاحون الجزائريون.

–نشوء نظام تعاوني وسط الفلاحين المستفيدين من الأراضي الزراعية و وسط صغار الفلاحين جميعهم بصفة عامة.

أ –**النظام التعاوني:** وقد أكدت، على ضرورة التنظيم التعاوني للنشاط الزراعي في البلد، جميع المواثيق الصادرة عن المسؤولين في القيادة قبل وبعد الاستقلال وليس ذلك مجرد رغبة، ولكنه تطبيق لسياسة اقتصاديه تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في البلد في أقصر الآجال الممكنة، وهو عمل يستلزم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالتوجيه والاستثمار.

ب –مبادئ الثورة الزراعية: تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق تقنيات فعالة وضمان التوزيع العادل للدخل وتطبيق الثورة الزراعية في كل الأراضي الزراعية أو معدة للزراعة. وبموجب قانون الثورة الزراعية، فإنه قد تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة و البلديات أو في الأراضي المؤممة .

3–إعادة الهيكلة الزراعية: جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين. وإذا كانت الممارسة التشريعية لم تصل إلى إصدار قوانين وأوامر نظرا للمتطلبات التي تقتضيها معالجة مثل هذه المسائل الزراعية، فإن هذا المنشور حاول وضع الأطر والأدوات والكيفيات قصد تنظيم المزارع على أسس اقتصاديه وخاصة كيفية إستغلال الأرض والعقار الزراعي[1].

1–أسباب ونتائج اعادة الهيكلة

***أسبابها:** تعود أهم اسباب اعادة الهيكلة الى:

–الحجم الكبير للوحدات الانتاجية وتشتت مساحاتها وصعوبة التحكم فيها.

–كبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية واحتكارها في الانتاج للإنتاج منتوج معين وقيامها بوظيفة التسويق

–ارتفاع معدل الهجرة الريفية وتغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية.

***نتائجها:** وتظهر من خلال ما يلي:

–عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية.

–انخفاض معدل النمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات الغذائية.

–التفاوت في الاجور بين القطاع الزراعي وبقية القطاعات الأخرى.

–ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.

[1] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2007)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 –2011/2010 ص62–63.

2-أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي:

-استفادة فئات غير معنية بالقطاع من اراضي فلاحية.

-اصلاحات 1987 لم تحقق الاهداف المرجوة حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية للاستيراد المواد الغذائية.

-توفير شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق أي اصبح يعتمد اساسا على احتياجات ومستلزمات السوق[1].

ثانيا: الاصلاحات التي قامت بها الجزائر بعد التحول نحو اقتصاد السوق 1990

أطلق عليها اسم مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق، حيث جاءت إصلاحات 1990 لوضع سياسة تنقل الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي إلى سياسة الاقتصاد الحر، فعمدت الجزائر إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وهذا من خلال قانون 1990 ، الذي يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 ، وذلك لحماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي[2]. ومع تزامن ازمة الامن في البلاد ادت الى شلل في جميع الميادين وخاصة الفلاحية وقد واجهت البلاد عدة صعوبات في تحسين القطاع الفلاحي. ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة1999 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من سنة 2001 يمكن حصرها في الآتي:

1-برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد حضي قطاع الفلاحة والصيد البحري بأهمية بالغة من طرف القائمين على برنامج الإنعاش الاقتصادي، رغم إطلاق برنامج خاص بالتنمية الفلاحية في سبتمبر من عام2000 ، نظرا للآثار المتعددة التي ترتبت عنه، والتي تخدم بشكل مباشر الأهداف التي سطرت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خاصة ما تعلق منها بحماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف، دعم إنتاج المواد الغذائية الضرورية وعلى رأسها القمح والحليب، حماية المناطق السهبية من التصحر، توسيع الأراضي المسقية ودعم تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية. وقدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري ب 65,4 مليار دينار وينقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين هما:

برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة وبرنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري.[3]

---

[1] شويخي هناء، مرجع سبق ذكره 44-45.

[2] هيشر احمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص55.

[3] عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص66.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009) (المخطط الخماسي الأول)

يعتبر هذا البرنامج امدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، مقدار الغلاف المالي المخصص له هو 4202.7 مليار دج اي ما يعادل 55 مليار دولار يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دج، ويندرج في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي نال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة ب 300 مليار دينار جزائري في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

3- البرنامج الخماسي (2010-2014)

يقدر غلافه المالي يقدر ب 21214 مليار دج من ضمنه مبلغ 9680 مليار دج باقي من البرنامج السابق، ومن خلال هذا المسعى كله تهدف الحكومة للتحقيق ثلاثة أهداف كبرى، يتعلق الأمر أولا برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8 في المئة سنويا، بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5 في المئة إلى حوالي 10 في المئة في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، ويتعلق الهدف الثالث والأخير بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10 في المئة خلال السنوات الخمسة المقبلة. والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة47.71 في المئة، على حساب القطاعات. الخلاقة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة. يتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي . يقدر ب 200 مليار دج سنويا، أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية2014 [1].

المطلب الثالث: أسباب ونتائج فشل السياسات الزراعية السابقة

1- **مرحلة الاولى من 1962 الى1980** : شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخص التسيير الذاتي والثورة الزراعية، التي كانت موجهة للفلاحين وسكان الريف، من تحسين مستوى معيشة سكان الريف باعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق حيث عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني الذي لم ينخفض عن 3% طيلة العشرين سنة (3.27 % سنة 1970-21.3 % سنة 1982) وهذا ما أدى الى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للاستيراد خلال عشر سنوات حيث ارتفع من 25 % سنة 1972 الى 40 % سنة 1982 ، وعجز القطاع المالي عن تمويل القطاع الفلاحي نتيجة تأخر وصول القروض الذي كان يّتبع أسلوب المركزية، وبالتالي ظلت نسبة التبعية الغذائية تشهد تزايدا مستمرا خلال الفترة (1973-1980) من سنة للأخرى، حيث انتقلت من 23 % سنة 1973 الى29 % سنة 1980.

[1] عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي اين الخلل**، مرجع سبق ذكره ص9.

2-مرحلة الثانية من 1980الى1989 : نفس السناريو السابق بقي كما هو، حيث أن الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل، وللإشارة في هذه الفترة كانت الجزائر تطبق النهج الاشتراكي لاقتصادها، ونجمت عنه عواقب وخيمة تتجلى في مقولة أحمد هني حيث قال: "في آخر المطاف، لم تساهم الإجراءات المتخذة لإضفاء الطابع الاشتراكي على الريف، سوى في تخريبه أي النسيج الريفي، حتى وإن رضا القرويين بمحنتهم، تنامي المعمورات، الانفجار السكاني ، وتوزيع الريع البترولي عن طريق الأجور ساهمت هي كذلك في بلوغ هذه الوضعية وذلك بمضاعفة الطلب مقابل عرضٍ محدود".

3-مرحلة الثالث من 1990الى 1999: هذه الفترة كانت من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، خاصة الأزمة الأمنية التي أوقفت عجلة التنمية، وأصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة شاملة على كامل التراب الوطني، وكان الوضع الاقتصادي حرج، خاصة الارتفاع المستمر في حجم المديونية بقوة جراء أزمة 1986 ، حيث ارتفعت من15330 مليون دولار سنة 1979 إلى 27000 مليون دولار سنة 1992 إلى 32610 مليون دولار سنة 1995 ، أي ارتفع إلى الضعف خلال الفترة 1979 - 1995، وهذا ما جعلها تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون الخارجية، واحتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا في حجم خدمة الدين في الفترة 1993-1995 حيث أن حجم خدمة الدين للجزائر سنة 1993 يعادل سبع مرات بالنسبة لتونس وأكثر منم ثلاث مرات بالنسبة للمغرب في سنة 1993 ، وكان سكان الريف أشد معاناة من حيث عدم الامن من جهة والفقر من جهة اخرى .[1]

[1] هاشمي الطيب، القطاع **الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية من 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات**، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف 23-24 نوفمبر 2014، ص2-3.

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال هذا الفصل ان الجزائر تمتلك من الإمكانات الطبيعية المياه والأراضي الزراعية والموارد البشرية والرأسمالية الزراعية ومعظم مدخلات الإنتاج ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي، ولكن رغم ذلك تراجعت مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع للبعض الأسباب والمشاكل التي تحيط به وذلك لنمط التقليدي المتبع في الإنتاج ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض وعدم وجود ترابط كبير بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، كما أن تطور النمو الاقتصادي الجزائري أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي، بالرغم أن الفلاحة أصبحت تساهم بشكل أفضل من القطاع الصناعي في تكوين الثروة الوطنية منذ بداية تطبيق سياسات الاصلاح على القطاع الزراعي؛ ويبدو أن إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر لا تتماشى وتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى هذا بوضوح من خلال الأهمية النسبية المتدنية للمخصصات الاستثمارية الفلاحية من مخطط تنموي لأخر، خاصة خلال العشرية الأخيرة، رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعبه في مجال خلق الثروة، التغذية والتشغيل، والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل.

وعليه يجب على الدولة اعادة الاعتبار لهذا القطاع ومراجعة السياسات المطبقة عليه وتقديم الدعم الكافي له من اجل بلوغ الاهداف المرجوة منه وتحقيق اكتفاء ذاتي على المستوى المحلي والدخول في مجال التصدير.

الفصل الثالث :

الصادرات الفلاحية بالجزائر

خلال 2000-2016

تمهيد/

أعطت الدولة الجزائرية إهتماما بالغا للقطاع الفلاحي في السنوات الاخيرة من خلال جملة من الإجراءات والتدابير تعمل على تحفيز ودعم المنتوج الفلاحي لتعزيز الأداء التنافسي للمؤسسات التي تقوم بتصدير المنتوجات الفلاحية وهذا ما إتضح من هامشية الصادرات الوطنية خارج المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، حيث يعاني نسيجنا الفلاحي من إختلالات هيكلية وتنظيمية عديدة. وفي هذا الإطار تم وضع خطط واستراتيجيات للتخلص من التبعية المطلقة للثروة الريعية وترقية الصادرات خارج المحروقات، بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في أزمات مالية.

وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات الفلاحية، تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي الى تكوين مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الطاقوية لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الإختلال الهيكلي لها، أصبح أمرا محتوم، بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية).ومن هذا المنطلق فانه يمكن تقسيم هذا الفصل الى مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: تطور صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية

المبحث الثاني: إستراتيجية تصدير المنتوج الفلاحي وإجراءات تنميته بالجزائر

المبحث الاول: تطور صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية

إن ظروف الاقتصاد الوطني اليوم تستدعي تشجيع الصادرات في المجالات الأخرى كالفلاحة مثلا، وبمأن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، ومن أجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، قامت الدولة بالنظر في إمكانية زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات العاملة في المجال الفلاحي ودفعها نحو التصدير عن طريق تقديم حوافزوتسهيلات، ووضع خطط وإستراتيجيات لهاته المؤسسات لزيادة فرص التصدير، ومواجهة المنافسة الشرسة على المستوى الدولي.

المطلب الاول: المحاصيل الزراعية المصدرة بالجزائر

تمتلك الجزائر ثروة متنوعة من المنتجات الزراعية تمكنها من منافسة المنتجات العالمية إذ وفرت لها الظروف والامكانيات لعرض هذه المنتجات في الأسواق الدولية، وبفضل مجهودات واعانات الدولة الموجهة لدعم الفلاحين حيث أمكنها ذلك من تصدير بعض المنتجات على غرار التمور، البطاطا، وبعض الخضر والفواكه الأخرى.

1- الخضر والفواكه: تحتل الخضر أهمية نسبية من الناتج الفلاحي حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد الحبوب والفواكه من الناتج النباتي، وتضم شعبة الخضر على سبيل المثال لا الحصر منتجات الطماطم والبصل والجزر والخيار..، حيث تعتبر من المنتجات الضرورية للاستهلاك .اما شعبة الفواكه فتضم منتجات التفاح والتمر والبطيخ والتين والحمضيات، وتتنوع المحاصيل الزراعية التي تصدرها الجزائر.

جدول رقم (6): يوضح صادرات الخضر والفواكه للسنوات (2010-2009-2008) الوحدة:1000دولار

البيان	2008	2009	2010
الخضر	406236	1166159	381693
الفواكه	1304773	104395	1361549
الخضر والفواكه المعلبة	44480	40081	63223

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على: المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الالي التابع للجمارك cnas

نلاحظ من خلال الجدول ان صادرات الفواكه عرفت تطورا حيث انتقلت من1.307 مليار دج سنة2008 ، لتصل إلى 1.361 مليار دج في سنة 2010 أما بالنسبة لصادرات الجزائر من الخضر فقد شهدت تذبذبا حيث انتقلت من 406.23 مليون دولار سنة 2008 إلى 1.16 مليار دج، ثم انخفضت إلى 381.69 مليون دولار.

وتسعى الجزائر جاهدة لزيادة صادراتها من الخضر والفواكه رغم أن قيمة هذه الصادرات لا تتعدى 50مليون دولار سنويا. ويرجع سبب تدني تصدير هذه المنتوجات الى العوامل التالية:

-غياب إطار مهني للمتعاملين في مجال تصدير المنتجات الفلاحية.

-عدم مساهمة البنوك في تمويل الصادرات الفلاحية.

-صعوبة دخول بعض الأسواق الدولية كالأسواق الأوروبية.

-ضعف والافتقار لوسائل التبريد والحفض والنقل التي تحافظ على سلامة هذه المنتوجات.

1-1 منتوج التمور: يعتبر منتوج التمور احد اصناف الفاكهة ذات اهمية ، نظرا للميزة التي يتميز بها عن بقية الاصناف الاخرى، اذ تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا والمرتبة الثانية افريقيا، في تصدير التمور حسب دراسة أجرتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حول المبادلات العالمية للتمور، وتشتهر الجزائر بصنف مميز من التمور يسمى دقلة نور التي هي الان من احس الاصناف التجارية في العالم حيث تلقى رواجا في الاسواق الدولية والإقليمية، وان زراعة النخيل في الجزائر تغطي مساحة تقدر بحوالي 167الف هكتار لعدد من اشجار النخيل قدرت بأكثر من 18.6 مليون نخلة ويقدر انتاج التمور كل الاصناف بحوالي 990 الف طن سنويا ،ان المناطق المشهورة بزراعة النخيل تقع غالبا في جنوب الاطلس الصحراوي وتغطي 17 ولاية.[1]

تحتل ولاية بسكرة المرتبة الاولى بنسبة 27.4 من حيث المساحة الاجمالية و23.1 بالمئة من مجموع اشجار النخيل و42.2 بالمئة من الانتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية الوادي على التوالي بنسبة 22بالمئة و22.4 بالمئة و25 بالمئة. وهاتين الولايتين تستحوذ لوحدهما على ثلثي (3/2) الانتاج الوطني للتمور وان انواع التمور متعددة أكثر من (800صنف) مما يشكل مخزونا وراثيا هاما، ولكن بعضها فقط لها اهمية تجارية ومن أنواع التمور الرئيسية هي دقلة نور-الغرس، دقلة بيضاء. وبالتالي ناتج التمور يشكل دورا بارزا في البنيان الاقتصادي الزراعي في الجزائر، كما يعتبر محصولا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه كأحد البدائل التنموية في الاقتصاد الوطني، من خلال الجودة والنوعية وحجم كميات التمور الموجهة للتصدير في تزايد مستمر وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه:

[1]La chambre de commerce et d'Industrie des Zibanes et la chambre Algérinne,2eme salon international de la DATTE de BISKRA du 17 au 20 décembre 2016.

جدول رقم (7) يوضح الصادرات الجزائرية من التمور للفترة (2015/2000)

السنوات	الكمية بالطن	القيمة بمليون دولار
2000	10078.6	14.748
2001	7849.58	10.439
2002	11034.6	16.359
2003	10200.41	16.453
2004	8133.2	14.562
2005	11258.27	19.139
2006	12328.37	20.043
2007	13356.43	23.082
2008	9861.46	19.677
2009	8953.56	14.307
2010	16037.3	22.617
2012	-	-
2013	20000.79	29.851
2014	25000.64	38.351
2015	28000	42.356

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (حصيلة التجارة الخارجية) http//www.andi.dz تم الاطلاع بتاريخ2017/03/16 على الساعة16:13.

-سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات -دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص262.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في الكمية المصدرة وذلك من 2000 الى 2009 حيث بلغت القيمة المصدرة 10078.6طن سنة 2000 لتصل الى 13356.43 طن سنة 2007 ثم تنخفض سنة 2009 لتصل 8953.56 ثم تبدا بالارتفاع تدريجيا لتصل الى 28000 طن سنة 2015 ويرجع هذا التذبذب في السنوات السابقة الى غياب الاستراتيجيات التسويقية الفعالة للتصدير سواءا من طرف الدولة او الخواص وذلك لوجود بعض العوائق والعقبات التي تعترض قطاع تصدير التمور في الجزائر ومنها ارتفاع التكاليف الانتاجية للبعض اصناف التمور وخاصة تكلفة اليد العاملة وكذلك انخفاض كفاءة اجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الدعاية والترويج والاعلام مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور المحلية ، سوء تقديم

التمور، الشى الذي يرجع الى سوء العمليات التقليدية لجنيها وتخزينها وتعبئتها ، نقص الدراسات الخاصة لمعرفة وتطوير مسالك تسويق التمور، وبفضل السياسات التحفيزية المنتهجة من طرف الدولة في الاونة الاخيرة للنهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات وذلك بتقديم الدعم والتحفيز للمصدرين لزيادة الكميات المصدرة من التمور وهذا ما تجلى في ارتفاع صادراتها في السنوات الاخيرة.

1- 2**تجارة المقايضة:** بحكم أن الجزائر تمتلك حدود مع دول اخرى ومنها دولة مالي والنيجر، ونظرا للروابط المشتركة الجيدة التي تجمع بينهم هذا مما سمح بظهور نوع من التبادل التجاري بين الجزائر وهذه الدولتين، وذلك بما يعرف بتجارة المقايضة عن طريق مقايضة سلعة بسلعة [1]حيث تصدر الجزائر سنويا كميات معتبرة من التمور بأنواعها باستثناء دقلة نور وتستورد منتجات منها (الماشية الحية، الحناء، الشاي الاخضر، التوابل، اللحوم المجففة، قماش العمائم وقماش تاري، الذرة البيضاء، زبدة الزنج للاستهلاك المحلي، البقول اليابسة ،المنجاة).

تتم عملية المقايضة في أربع ولايات فقط منها (ادرار، تندوف، تمنراست، ايليزي). وهذه بعض الاحصائيات عن صادرات التمور التي تمت مقايضتها بمنتوجات الدول الاخرى.[2]

شكل رقم(1): يوضح كميات التمور المقايضة خلال الفترة(2012-2016)

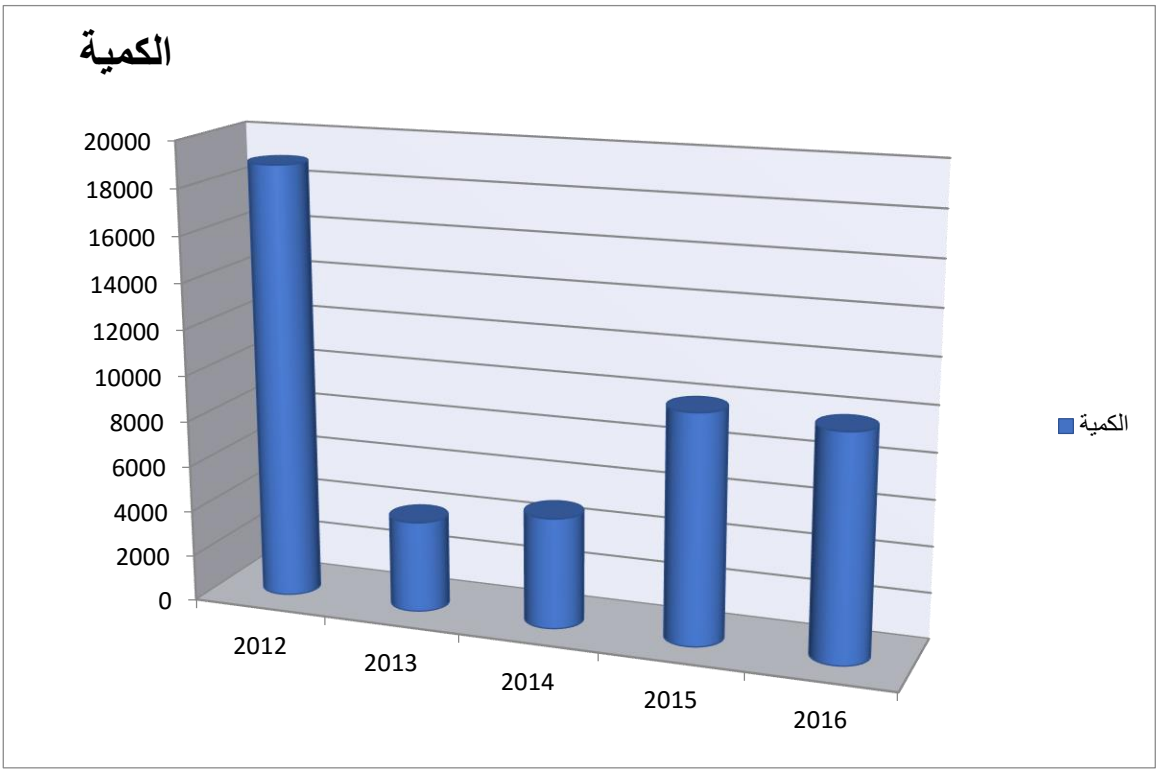

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:-مكتب عبور توات الانصاري (المقايضة) ادرار-مديرية التجارة لولاية ادرار

[1] مقابلة شخصية، مع السيد الشيخ الانصاري، وكيل معتمد لدى الجمارك، يوم 2017/03/09 على الساعة 10:05.

[2]الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم،90-22، المؤرخ18 اوت 1990، العدد7، المادة 14.

نلاحظ من خلال الشكل انه في سنة 2012 بلغت الكميات التي تمت مقايضتها 18900طن وهي تعتبر أكبر حصة في هذه السنوات ثم انخفضت بشدة سنة 2013 لتصل 3975 طن ثم ارتفعت قليلا لتبلغ 4825 طن سنة 2014 ثم ارتفعت بنسبة معينة لتبلغ 9950 طن سنة 2015 تم تنخفض بنسبة قليلة سنة 2016 لتبلغ 9750 طن، ويرجع هذا التذبذب الى عدة اسباب منها معاناة التجار خاصة من مصالح التجارة و الجمارك التى قامت بمنع تصدير بعض السلع ففي سنة 2012 كانت الكميات التي تمت مقايضتها كبيرة، نظرا لوفرة الانتاج [1]وكانت الظروف الامنية جيدة هذا ماجعل الانتاج في تزايد اما في سنة 2013 فشهدت انخفاض كبير في الكميات وذلك لنقص الانتاج وعدم توفر الظروف الامنية وغلق بعض الحدودوعزوف بعض التجار عن ممارسة هذا النشاط، وكذلك في سنة 2014ثم شهد ارتفاع طفيف سنة 2015و2016 وذلك للاهتمام الدولة بجانب التصدير والمقايضة وكذلك وجود ارتفاع نسبي في الانتاج المحلي، وتبقى تجارة المقايضة تصارع من أجل البقاء في ظل التعاملات الاقتصادية الحديثة رغم التطور الحاصل في العالم ومازاد من معانتها غلق الحدود الجزائرية النيجيرية.

1-3 منتوج البطاطا:

يحتل منتوج البطاطا أهمية كبيرة في سلة المستهلك الجزائر خاصة الطبقة ذات مستوى الدخل المحدود حيث لاتخلو المائدة منه هذا المنتج .يطلق عليها البعض الكنز الدفين، فهي تنمو بسرعة وقابلة للتكيف وعالية الغلة، وقد اهتمت الدولة الجزائرية بهذا المنتوج حيث قدمت دعم وتحفيزات لمنتجي هذا المنتوج من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني والقيام بعملية التصدير، وخاصة ان الجزائر تتوفر على امكانيات تؤهلها لان تكون رائدة في مجال تصدير هذا المنتوج، حيث زادت الكميات المنتجة في السنوات الاخيرة وهذا مايجعل المنتجين يبحثون عن اسواق جديدة . و تحتل ولاية الوداي المركز الأول من حيث إنتاج البطاطا ب 11 مليون قنطار سنة 2015، و24% من الإنتاج الوطني لهذه المادة غير أن قدراتها في التخزين لازالت ضعيفة مقارنة بالإنتاج ولا تواكب برامج التصدير المستقبلية.[2]

جدول رقم (8): يوضح صادرات البطاطا خلال الفترة (2013-2016) الكمية: الالف طن

السنوات	الكميات المصدرة
2013	0.82
2014	0.64
2015	6.72

1

3- http: //www.djazairess.com/ تم الاطلاع بتاريخ 2017/03/17على الساعة 13:10.

2016	7

المصدر:من اعداد الباحثين اعتماداعلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (حصيلة التجارة الخارجية)

نلاحظ من خلال الجدول انه بالنسبة لسنة 2013 و2014 كانت الكميات المصدرة ضعيفة نظرا لعدة عوامل منها عدم الاهتمام بهذا المنتوج ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط اما في سنة 2015 فقد ارتفعت الكمية المصدرة حيث تجاوزت 6000 طن، اما في سنة 2016 فقد قدرت الكمية المصدرة من البطاط الي حدود 7000طن، وذلك لعدة اسباب منها انخفاض اسعار النفط وقيام الدولة بالبحث عن بديل لذلك اعطت اهتماما كبيرا لزيادة انتاج وتصدير هذا المنتوج .وذلك عن طريق تقديم الدعم والتحفيزات والتسهيلات وبعض الاعفاءات الضريبية للفلاحين من اجل النهوض بهذا القطاع.

2- نماذج عن صادرات بعض المنتجات الفلاحية المختلفة

شكل رقم (2): يوضح صادرات بعض المنتجات الفلاحية للفترة (2014/2013)

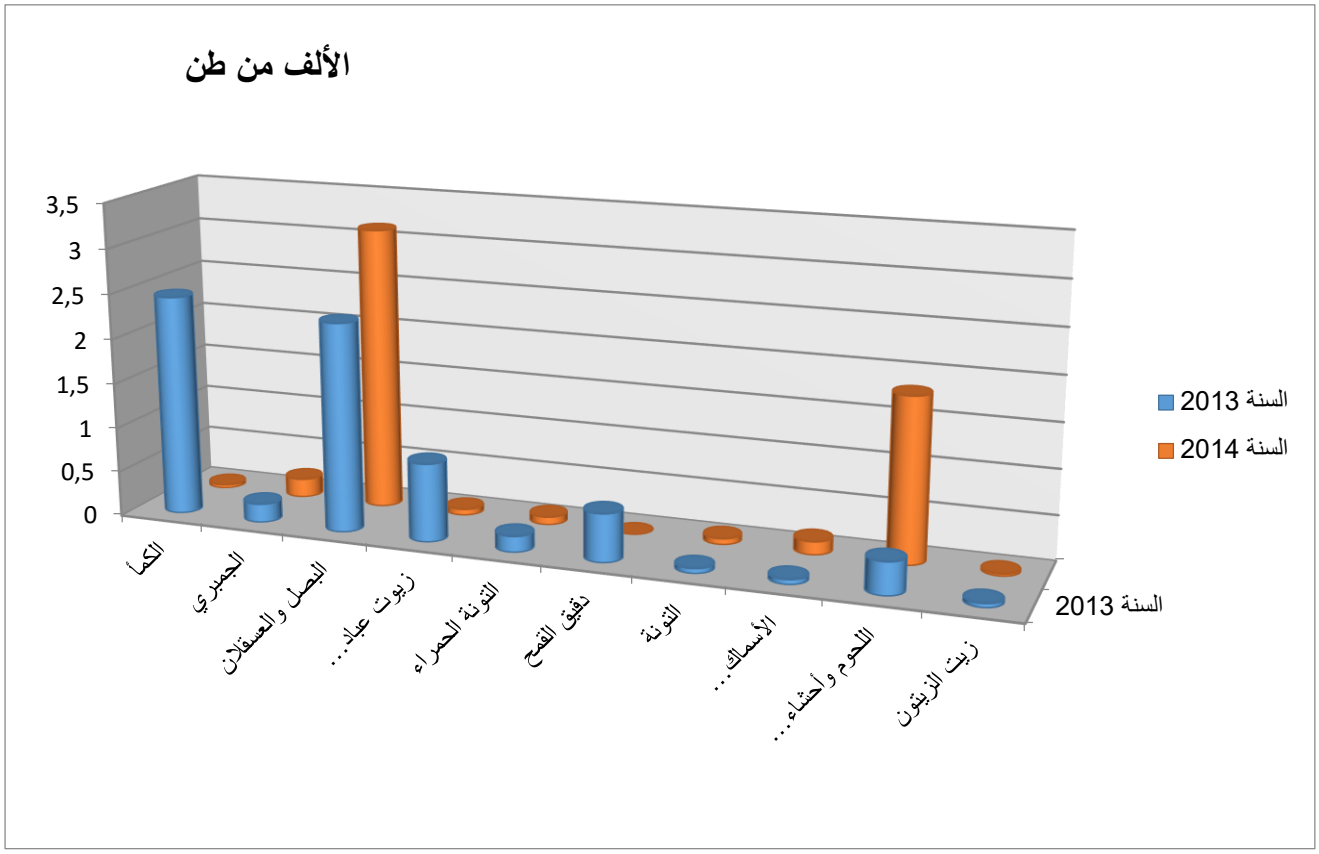

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

نلاحظ من خلال الشكل ان هناك تذبذب في تصدير هذه المنتوجات الفلاحية فبالنسبة لمنتج الكما انخفضت الكمية المصدرة من 2.5 في سنة 2013 الى 0.04 في سنة2014 ،اما بالنسبة للجمبري والتونة وزيت الزيتون والبصل والعسقلان فقد بقيت الكميات المصدرة على حالها في السنتين اما بالنسبة لزيوت عباد الشمس فقد انخفضت من 0.87 في سنة2013 الى 0.07 الف طن سنة 2014، ويرجع سبب هذا التذبذب الى ضعف الانتاج المحلي من جهة وغياب سياسة تسويقية فعالة مدعومة من طرف الحكومة تهدف الى تصريف الفائض الذي تعرفه السوق المحلية في بعض المواسم الى الاسواق الدولية، وتوفير مخازن مكيفة للفلاحين من أجل تخزين منتجاتهم في حال الانخفاض الحاد في الأسعار نتيجة زيادة العرض على الطلب وتصريفها في حال استقرار السوق، وهذا ما يساهم في زيادة الكميات المصدرة.

المطلب الثاني: اساسيات لإنجاح التصدير في الجزائر

هناك عدة مراحل يجب على المؤسسة اتباعها لإنجاح عملية التصدير بأقل جهد وتكلفة.

1-الإستراتيجية:

*يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتجه وحول السوق المستهدفة.

*قبل عملية التصدير، يجب على الشركة أن تحفز نفسها وذلك بالاستفسار حول شروط التعاملات الدولية.

*ينصح بالتشخيص للتصدير، وهذا من أجل تقييم قدرة الشركة على التعامل على المستوى الدولي.

2-الإنتاج:

*المعرفة والتحكم في التكاليف للتمكن من تحديد الأسعار من خلال التفاوض مع الزبون.

*أدوات تسيير الإنتاج (الوقت والمنهجية) تسمح لرئيس الشركة بإنتاج السلع والخدمات في الآجال التي تتطلبها عمليات التصدير.

*تكييف المنتجات مع متطلبات السوق المستهدفة.

3التموين:التحكم في التموين من أجل تلبية طلبات الزبون الأجنبي في الآجال المحددة، وذلك من خلال تجهيز المخازن وتهيئتها وفقا لمعايير المتفق عليها، والحرص على عدم إتلاف المنتج، إضافة إلى تجهيز المنتج كما ونوع وكونه جاهزا لتسليمه وفق معايير الجودة المتعارف عليها دوليا و في الآجال المحددة.[1]

[1]سناء ميطاف، **اليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة مؤسسة المخللة قسنطينة الكبرى، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014 ص02.

4-التسويق: ينصح أن يكون المسؤول عن التصدير، ملم بتقنيات التجارة الدولية وذلك من خلال معرفة جميع الأمور المتعلقة بالتسويق من خطوات وضروريات وظروف التجارة الدولية ومعرفة منافذ التسويق ليكون جاهز التسويق البضاعة.

5-المالية: أن تتوفر وسائل مالية من أجل تحسين آداء عملية التصدير (أموال خاصة، قروض بنكية، تسبيقات على الفواتير، قروض التمويل المسبق للصادرات) والمسؤول عن المؤسسة يجب أن يحرص على توفير الأموال سوءا كانت خاصة أوعن طريق القروض، ودون الأموال لا يمكن للمؤسسة مزاولة حتى نشاطها فما بالك التفكير في عملية التصدير.

6-سعر التصدير: يعتبر سعر التصدير من بين أهم الأمور والأولويات لإنجاح عملية التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي من واجب المسؤول عن المؤسسة المصدرة الإلمام بجميع الأمور المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار وما هي الأسس التي تقام عليها تحديد الأسعار وأسعار المنتجات المنافسة على المستوى الدولي حيث أن:

*الأسعار المتوقعة في الاسواق الأجنبية ليست بالضرورة نفس الأسعار المتداولة في السوق المحلي.

*لتحديد سعر التصدير يجب الأخذ في الحسبان تكاليف الإنتاج السوق المنافسة، أسعار الصرف ...

7- اللوجستيك: يقصد به مجموع الأنشطة التي تقوم المؤسسة المراد تصدير منتجاتها وربطها بالمتعاملين الخارجيين من خلال تدبير امور النقل من المؤسسة إلى الميناء، نفس الشيء بالنسبة لعملية العبور من الدولة المصدرة إلى نظيرتها المستوردة، إضافة إلى كيفية تخزين البضائع ورفعها...

توقع القيود المتعلقة باللوجستيك داخل المؤسسة وعند المتعاملين الخارجيين (النقل، العبور، الرفع، التخزين الإيجار...)

8المعاييروالنوعية: المنتوج الموجه للتصدير وتغليفه يجب ان يحترما المعايير الدولية المفروضة من طرف بلد الوجهة، كما يجب أن يستجيب لمتطلبات الزبون[1].

المطلب الثالث: الحوافز المدعمة للمؤسسات الجزائرية على التصدير

تعد حوافز التصدير أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات الفلاحية، حيث تشمل مجموعة متكاملة من الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى رفع الأداء التصديري في مجالات عديدة في الإطار المؤسسي والتشريعي منعكسا على الميادين التي تمس النواحي الضريبية وسعر الصرف وسعر الفائدة وضمان الصادرات

[1] سناء ميطاف، مرجع سبق ذكره ص03.

في محاولة لدعم الصادرات والنقل وغيرها من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف زيادة ربحية نشاط التصدير ومن أهم الحوافزنجد:

1-**جانب التمويل:** حيث تقوم العديد من الدول بتقديم التسهيلات والخدمات التمويلية للمؤسسات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة حيث تقدم لها قروضا بمعدلات فائدة ميسرة من قبل الدولة قبل وبعد شحن البضاعة أو إنشاء ما يعرف بشباك المصدر على مستوى البنوك التجارية بهدف السماح للمؤسسات ببلوغ الأسواق الخارجية ومنافسة المنتجات الدولية.

2-**جانب التأمين:** من أجل تعويض المخاطر التي تواجه المصدرين أثناء العملية التصديرية والتي لا تشملها نظم التأمين الأخر بحيث تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات أو ما يسمى بنظام تأمين القرض عند التصدير حيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة كالشركة الفرنسية للتأمين التجارة الخارجية و الهيئة الإيطالية للتأمين القرض عند التصدير، الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والشركة المصرية لضمان الصادرات، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بهدف تأمين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية والتجارية والكوارث الطبيعية والبحث عن أسواق جديدة والتقلبات في أسعار الصرف... الخ من أخطار التصدير وهذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية.

3-**السياسة الضريبية:** حيث يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتتمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية فنجد في اليابان مثلا تم وضع نظام ضريبي يتمثل في احتياطي تنمية الأسواق الخارجية لبعض السلع التصديرية مع معاملة بعض المصروفات المنفقة بالخارج معاملة الخسائر.

4-**جانب النقل والتوزيع:** حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة للمؤسسات المصدرة في مجال النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى % 50 من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مما يجعل منتجات المؤسسات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الأسواق الدولية جراء تحمل الدولة لتكاليف النقل، حيث عادة تقوم الدولة بتأسيس لصناديق تنمية الصادرات مهمتها تدعيم المؤسسات المصدرة.

5-**الإطار المؤسساتي:** من أجل النهوض بصادراتها اعتمدت بعض الدول إلى تأسيس مكاتب التجارة الخارجية للترويج للصادرات وذلك عن طريق دراسة الأسواق الخارجية وإقامة المعارض الدولية من أجل تدعيم موقف المنافسة في السوق الدولية لهذا البلد.

6-**نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية:** حيث تم وضع في عدد من الدول ومنها اليابان نظام للحفاظ على سمعة المنتج الوطني في الأسواق الخارجية وذلك من خلال استفاء المواصفات القياسية الموضوعة من قبل وكالات الفحص والتي تطبق بصرامة شديدة مع وضع نظام للجودة.

المبحث الثاني :استراتيجية تصدير المنتوج الفلاحي وإجراءات تنميته بالجزائر

يعتبر التصدير الركيزة الأساسية في حياة المؤسسة المصدرة وعليه يجب على المؤسسات المصدرة إتباع أفضل الاستراتيجيات المتعلقة بالتصدير وتطويرها وتنميتها وفق الأهداف المسطرة لها.

المطلب الأول: استراتيجية التصدير

إن مختلف المؤسسات قبل أن تقوم بالتصدير يفرض عليها إتباع أساليب معينة لتوسيع نشاطها الإنتاجي، وذلك بالبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها وذلك بمختلف الطرق الممكنة بحيث. أنها"أسلوبا علميا تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة"

***استراتيجية التصدير:** تتمثل استراتيجية التصدير فيما يلي:

1-استراتيجية النمو المعتمدة على المنتج: تسعى المؤسسة في هذه الحالة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك من خلال:

-القيام بتحديد منتوج أساسي للمؤسسة.

-القيام بتسويق المنتج في السوق المحلية وتعميمه وطنيا ثم دوليا.

-تكيف المنتوج حسب متطلبات الأسواق الخارجية، حيث تقوم المؤسسة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه.

-القيام بتعديل المنتوج وتنميته بالطرق التقنية.

2استراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق: يجب على المؤسسة في هذه الاستراتيجية القيام بمراقبة سوق معينة من حيث المنتوج المعروض فيها والذي يكون من نفس النوع الخاص بالمؤسسة، وكذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته[1].

[1]الجبارية كحيلي، **دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي**، دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور طولقة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014 ص19.

3-إستراتيجية النمو بالتنويع :أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال اعتماد التنويع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين آو توسيع السوق، آو التنويع المختلط الذي يهدف إلى تقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة.[1]

المطلب الثاني :إجراءات تنمية الصادرات الفلاحية الجزائرية

اعتمدت الجزائر عدة إجراءات لترقية الصادرات الفلاحية والمتعلقة بسعر الصرف، تمويل الصادرات إجراءات جبائية وجمركية ويتم شرحها كما يلي:

-وضع البرامج والسياسات الخاصة بالتصدير الفلاحي.

-تقديم المشورة الاقتصادية والفنية الخاصة بإنتاج وتصدير المنتجات الفلاحية.

-تقديم المساعدات المالية – توفير الإطار التشريعي والقانوني.

كل هذا للوصول إلى مستوى جيد من المنتجات من خلال الخدمات لزيادة الصادرات الفلاحية.

وتتمثل إجراءات تنمية الصادرات الفلاحية فيما يلي:

1-سياسة سعر الصرف :قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل1994 مما ادى إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

2-تامين وضمان الصادرات :فبعد ما كانت تتم عن طريق شركات تامين غير متخصصة تم إنشاء نظام جديد لتامين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديرها الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادراتCAGEX حيث يتم بموجب هذا النظام تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية إضافة للمشاركة ،في المعارض الدولية واكتشاف أسواق جديدة.

3-تمويل الصادرات الفلاحية : ويتم وذلك من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير الفلاحي لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

[1]حشمة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013/2012ص58.

-تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات FSPE ،بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية. وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 عدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة..... الخ

4-الإجراءات الجمركية :إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات وتنشيطها ولمزيد من ترقية الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الاقتصادية واما وظائف النظام الجمركي هي :وظيفة التخزين وظيفة الاستعمال وظيفة التمويل.

5-**الإطار الضريبي والجبائي** :يتم من خلال التخفيضات الضريبية على السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تتمتع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية.

6-**الإطار العقاري** :في إطار تحسين استغلال العقار الفلاحي قامت الدولة بتهيئة المناطق الفلاحية مزودة بالوسائل اللازمة لتجسيد المشاريع وإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري.[1]

-**إجراءات أخرى** :

-إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات الفلاحية حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في عملية التصدير إلى الأسواق الدولية.

-إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمتها لقيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها.

-الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير الفلاحي بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إنشاء مستود على تصدير على مستوى الجمارك.

-إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج للتعريف المنتوجات الفلاحية الوطنية.

-تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع مثل التمور.

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص58-60.

-عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل لتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في التصدير الفلاحي.

-إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.[1]

المطلب الثالث :اساليب ترقية الصادرات والظروف المحيطة بالتصدير

تهدف الدولة إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط، بالنظر إليه على أنها لقطاع الذي يقود عملية التنمية وإن كان تنويع الصادرات ضرورة ملحة فمع تدهور أسعار النفط، استمرت الدولة في رد الاعتبار إلى فكرة ترقية الصادرات بتقديم إعفاءات جبائية مؤقتة لأعوان التصدير من دفع الرسم على النشاط ذات الطابع الصناعي والفلاحي مثلا وهذه الاستراتيجيات تهدف لتنمية وتنشيط القطاع التصديري بمجموعة من السياسات والبرامج مع مراعاة الظروف المحيطة بالتصديرلدفع معدلات نمو الصادرات في قطاع الفلاحة ونعرض منها ما يلي:

أولا: أساليب ترقية الصادرات

تتمثل أساليب ترقية الصادرات في تقديم بعض الدعم والتسهيلات للمصدرين ونجد منها ما يلي:

1-تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير: إن تنافسية المنتجات يمكن رفعها بتخفيض الأعباء المالية المرتبطة بها، ويمكن التكفل بهذا الإجراء من خلال إدراجه في إطار الصندوق الخاص لدعم الصادرات على شرط أن يزود بأموال معتبرة.

2-وضع خطط قروض التصدير: نظرا لغياب تسهيلات الدفع وصعوبات الخزينة لا بدمن إنشاء نظام ما ليتم تمويل الصادرات، وذلك من خلال توفير خدمات متخصصة في البنوك موجه أساسا للمصدرين، وكذا إنشاء شبابيك خاصة بالمصدرين.

3-مراجعة وتعديل التنظيم المتعلق بالإشهاد: إن وجود النقائص وعدم تكيف الأحكام القانونية الحالية في مجال الإشهاد والنوعية يستدعي مراجعة تستجيب لمتطلبات السوق الخارجية ، ومن أجل ذلك لابد من تحديد قواعد الإشهاد وتحرير المعاملات.

4-تمويل التكاليف المرتبطة بتكيف المنتجات مع الأسواق الأجنبية: نظرا لأن المنتجات الجزائرية لا تستجيب للمقاييس العالمية وهذا ما يجعلها تتعرض لبعض المشاكل عند دخولها إلى الأسواق العالمية ،ولترقية التجارة لابد

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد2002/1، ورقلة ص 12.

من تكييفها مع هذه المقاييس وهذا لا يتأتى إلا بالاستثمار وهو ما استدعى توفير موارد كبيرة لذلك لتمويل هذه المؤسسات.

5-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المصدرين: يتم الإعفاء من القيمة المضافة عند التصدير حيث تكون القيمة المضافة رسم داخلي يطبق على السلع المستهلكة في القطر الوطني.[1]

ثانيا: الظروف المحيطة بالتصدير

تتمثل أهم الظروف المحيطة بالتصدير والتي من شأنها أن تؤثر في التصدير فيما يلي:

1-**الظروف الاقتصادية:** تنقسم الى ظروف اقتصادية داخلية ودولية ونذكرها كالتالي:

أ -**الظروف الاقتصادية الداخلية:** حيث ترتبط إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة حيث أنه في حالة النمو تدعم حركة التصدير أما في حالة الركود الاقتصادي تضعف حركة التصدير وعليه يجب على المصدر أن يقوم بتحليل هذه الحالات، ويجب عليه كذلك تحليل التضخم والوضعية المالية للدولة المتعامل معها من حيث حجم مخزوناتها وديونها الخارجية بالعملة الصعبة.

ب -**الظروف الاقتصادية الدولية:** حيث ينظر لها من خلال وضعية العملات الأجنبية على المستوى الدولي لأن السوق الصعبة متقلبة مما يؤثر على حجم المعاملات الخارجية.

2-**الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير:** حيث يجب على المؤسسة هنا تحديد حجم ونوعية التصدير وذلك من خلال:

أ -**من حيث المنتج أو الخدمة المقدمة:** وهي تتعلق بثمن المنتج ونوعية المنتج والخدمات المرتبطة بهم مثل خدمات ما بعد البيع.

ب -**من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير:** وهي المصالح المكلفة بالتصدير الموجود داخل المؤسسة

وتسير الموارد البشرية المكلفة بالتصدير مثل توظيف العمال وغيرها.

ج -**من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع:** وهي المنهجية المعتمدة لغزو الأسواق الخارجية مثل قنوات التصدير وغيرها، وتنظيم التوزيع.

[1] بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2010-2011، ص67-68.

د –**من حيث سياسة الاتصال** :والتي تتعلق بمدى استعمال المؤسسة المصدرة من وسائل الاتصال مثل معارض دولية، الانترنت وغيرها.

3–**الظروف السياسية:** حيث أن التصدير كغيره من المعاملات الدولية يتأثر بالأوضاع السياسية القائمة في بلد الاستيراد والتصدير.

4–**الجوانب القانونية:** إن اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية بين دول العالم أدى إلى اختلاف الأنظمة القانونية وبذلك يجب على رجال الأعمال المعرفة التامة بتلك القوانين، وبذلك ظهرت المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد والتجارة وغرفة التجارة الدولية لتسهيل هذه المعاملات المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.

5–**الجوانب الثقافية:** حيث تتعلق بالعادات والتقاليد و اللغة والدين للبلد الذي يتعامل معه وللاستفادة منه يجب تحديد المنتجات المصدرة اليه.

6–**جانب النمو السكاني:**حيث أنه إذا كانت ظاهرة النمو السريع للسكان والذي يفوق معدلات النمو الاقتصادية يؤثر سلبا على نمو الصادرات، حيث أنه كلما زاد الاستهلاك المحلي للسلع والخدمات أدى ذلك إلى التأثير على معدل نمو الصادرات بالانخفاض والعكس صحيح.[1]

[1] الجبارية كحيلي، مرجع سبق ذكره ص20–22.

خلاصة الفصل

إن توجه الدولة الجزائرية نحو مجال التصدير تتوقف على مدى وفرة المنتجات الفلاحية وعلى نوعية المنتوج وجودته والفوائد المتوقع الحصول عليها من تصدير هذه المنتجات الى الأسواق الخارجية وهذا ما يسمح لها بالتعريف بهذه المنتجات واكتسابها ميزة تنافسية مع المنتجات العالمية واحتلال موقع هام في هذه الأسواق، ومن أكبر العوامل التي تساهم في عملية التصدير هي المساعدات الحكومية التي تعتبر أكبر حافز للمؤسسات المصدرة، من تقديم اعفاءات ضريبية وتوفير وسائل شحن البضائع، ولإنجاح هذه العملية يجب البحث عن افضل الاستراتيجيات المتاحة واتباعها لدخول هذه الأسواق،ونظرا للوضع الاقتصادي الراهن ، اصبح من اللازم البحث عن موارد أخرى بديلة، وتعتبر الفلاحة من القطاعات التي تشكل إضافة للاقتصاد الوطني بحيث اصبح من الضروري تنمية وترقية الصادرات الفلاحية، من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

الخاتمة العامة

خاتمة /

لقد تناولنا من خلال هذه الدراسة واقع تصدير المنتجات الفلاحية حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي والأهمية التي يلعبها التصدير فهو يمثل آلة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية، واهم النظريات التي أسهمت في بروزه وتطويره والى الدوافع التي جعلت الدول تنتهجه والمكاسب التجارية المرجوة تحقيقها، واهم قوانين التصدير التي جاء بها المشرع الجزائري والتي تضبط ممارسة هذا النشاط، واهم المشاكل والمعوقات التي تعيق العملية التصديرية والتطرق إلى أهم الإمكانيات والمؤشرات الزراعية التي تتميز بها الجزائر، وعن أهم أسباب ومشاكل هذا القطاع، والى الإصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر والتي تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتطرقنا أيضا إلى حالة تصدير المنتوجات الفلاحية بالجزائر واهم المنتجات التي تقوم بتصديرها، والحوافز المقدمة من طرف الدولة للمصدرين لتحسين ظروف ومناخ التصديرمن اجل الرفع من جودة المنتجات وزيادة تنافسيتها وذلك لتسهيل عملية اختراقها للأسواق الأجنبية، وذلك بتبني بعض الاستراتيجيات من طرف الدولة للدخول مجال التصدير لكونها أفضل الخيارات التي تؤدي إلى بلوغ الأداء المطلوب وهذا من خلال تنمية الحصة السوقية من الصادرات، وتحقيق أقصى العوائد وتجاوز كافة العراقيل والقيود التجارية.

نتائج الدراسة:

بعد قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة في الجانب النظري

– يعتبر التصدير من بين استراتيجيات النمو والتي تحقق للمؤسسات المصدرة للمنتوجات الفلاحية مكاسب إيجابية حيث تسمح لها بتحقيق أرباح.

–لم تساهم بشكل كبير الإصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر في تحسين الانتاج، حيث أن الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل، وللإشارة في هذه الفترة كانت الجزائر تواجه مشاكل داخلية خاصة الأزمة الأمنية التي أوقفت عجلة التنمية، وأصبح

الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة، وكان الوضع الاقتصادي حرج، خاصة الارتفاع المستمر في حجم المديونية بقوة جراء ازمة 1986.

–لقد تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لقيام التصدير وانقسمت هذه النظريات الى نظريات في الفكر التجاري والفكر الكلاسيكي والفكر الحديث فالفكر التجاري دعا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ورأوا أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة، وحسب الفكر الكلاسيكي فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى.إما الفكر الحديث فيرى أنالتجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ، ويرى أيضا ان الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة .

– يلعب التصدير دورا مهما في إنعاش الاقتصاد الوطني.

–هناك ضرورة لتبني استراتيجية للتنمية الصادرات في الجزائر.

نتائج الدراسة في الجانب التطبيقي

–فيما يخص مساهمة الصادرات الفلاحية في تحقيق النمو الاقتصادي فقد أكدت مختلف الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين.

– تنامي مستمر بالنسبة للصادرات الفلاحية.

–يعتبر تصدير المنتوجات الفلاحية بديلا لصادرات المحروقات.

– قليلة هي المنتوجات الفلاحية التي تصدرها الجزائر وتتمثل في البطاطا والتمور وبعض المنتوجات الأخرى.

– مازالت الصادرات الفلاحية ضعيفة بحيث لم تبلغ بعد الاهداف المرجوة.

التوصيات

–من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها مناسبة لتنمية الصادرات الفلاحية.

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

–الاهتمام بإستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري، وتوفير الدعم الضروري لها، لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات الفلاحية.

– ضرورة الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك بإعداد نظام معلومات خاص بالإدارة وذلك ببناء قاعدة بيانات خاصة بجميع الصادرات ومحاكاة أسواق التصدير.

– تخصيص بنوك خاصة بمجال تصدير المنتوجات الفلاحية تهدف إلى تمويل

– ضرورة الاهتمام بعنصر التدريب في مجال تنمية الأنشطة ذات التوجه التصديري، وإعطائها اهتماما خاصا حتى يكون لدينا نظاما فعالا ومؤثرا لتنمية الصادرات الفلاحية. فتنمية المهارات البشرية يعتبر امرأ ضروريا للأنشطة ذات التوجه التصديري مثل عنصر الإدارة والتنظيم وتكنولوجيا المعلومات والتمويل والتسويق.

–توفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير الفلاحي حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية، وبالتالي يتمكن من رسم سياسة تصديرية بناءا على هذه المعلومات.

أفاق البحث

نقترح أن يفتح موضوعنا في هذا المجال لدراسة المواضيع التالية

–التحفيزات الضريبية والجمركية كآلية لتنمية الصادرات الفلاحية.

– دور التصدير الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دفع الصادرات الفلاحية.

–دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات الفلاحية.

المصادر والمراجع

- **قائمة المصادر والمراجع:**

- **أولا: الكتب**

1-احمد خليل خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997.

2- الوكيل محمد سعيد، **اقتصاد وتسير الابداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

3-توفيق سعيد بيضور، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة 3، 1994.

4-توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، القاهرة، دار النهضة العربية،1997.

5-ثامر البكري، **التسويق (اسس ومفاهيم معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2006.

6-جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى،2012.

7-حسوني جدوع عبد الله، **التصحر تدهور النظام البيئي**، دار دجلة، الاردن، عمان، الطبعة 2010.

8-رضوان المحمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى ،2007.

9-عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1999.

10- فريد النجا، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

11-فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية (اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)**، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

12-فؤاد مصطفى محمود، **التصدير علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 3 ،1993.

13-محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

14-مصطفى محمود حسن هلال، **التسويق الدولي**، كلية التجارة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.

15-ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

16-نظام موسى سويدان، **التسويق المعاصر (بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17-نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق (مفاهيم معاصرة)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

- **ثانيا: الأطروحات، الرسائل والمذكرات**

1-الجبارية كحيلي، **دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي، دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور طولقة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015.

2-بلقلة براهيم، **اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2008-2009.

3-بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2010-2011.

4-حشمة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013/2012.

5-سناء ميطاف، **اليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة المخللة قسنطينة الكبرى**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

6-شويخي هناء، **اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

7-صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية (2000-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014.

8-عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

9-عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 -2011/2010.

10-غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-2011-2012.

11-فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة ،2007-2008.

12-قصوري ريم، **الامن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة 2012.

13-نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

14-هيشر احمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

- **ثالثا: الملتقيات والمداخلات**

1-جلال مسعد، **مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر جامعة مولود معمري تيزي وزو يومي 11-12 مارس2014.

2-طارق قندوس، قاسمي السعيد، ملتقى وطني حول **تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية).**

3-علة مراد، **إشكالية الامن الغذائي في الجزائر (قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي)** الملتقى الدولي التاسع حول (في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية) جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014.

4-عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي اين الخلل، دراسة قياسية منذ سنة 1980**، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

5-لعلاوي عمر، **تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية وغزو الاسواق**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، تونس، 2007.

6-محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها الي الاسواق العالمية**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، **المنظمة العربية للتنمية الادارية**، تونس2007.

7-هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية من 2006-2013بين الإنجازات والعقبات**، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف 23-24 نوفمبر 2014.

8-وصاف سعيدي، **نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية المركز الجامعي بشار، 20 -21 افريل 2004.

- **رابعا: المجلات والجرائد**

1-الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون رقم،90-22، المؤرخ 18 اوت 1990**، العدد 7، المادة 14.

2-عامر عامر احمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث 08، جامعة مستغانم،2010.

3-عيسى محمد الغزالي، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الإفطار العربية، العدد الواحد والعشرون، الكويت، سبتمبر 2003.

4-وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد1 / 2002، جامعة ورقلة.

- **خامسا: المراسيم**

1-مرسوم تنفيذي **رقم 07-102** يحدد شروط تصدير بعض المنتوجات والمواد والبضائع مارس 2007.

- **سادسا: المقابلات الشخصية**

1-مقابلة مع موظف من مديرية التجارة لولاية ادرار.

2- مقابلة مع الانصاري الشيخ وكيل معتمد لدى الجمارك مكتب عبور توات (المقايضة) ادرار.

- **سبعا: المواقع الالكترونية**

1 http://www.djazairess.com/

2-http//www.andi.dz.

- **ثامنا: مصادر اخرى**

1-La chambre de commerce et d'Industrie des Zibanes et la chambre Algérinne,2eme salon international de la DATTE de BISKRA du 17 au 20 décembre 2016.

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (حصيلة التجارة الخارجية)

ملخص الدراسة: **الملخص بالعربية:**

الهدف من وراء هذه الدراسة التعرف على واقع تصدير المنتوجات الفلاحية في الجزائر حيث تطرقنا إلى مفهوم التصدير وأهميته وأنواعه وكذلك إلى أهداف التصدير والى أهم قوانين التصدير المطبقة في الجزائر ومشاكل وتحديات التصدير بالجزائر، وتطرقنا كذلك إلى الإمكانيات التي تذخر بها الجزائر في الميدان الفلاحي وذلك بوجود موارد طبعيه ومادية وطاقات بشرية للتطوير هذا القطاع وزيادة الإنتاج وذلك لما له من أهمية كبيرة على الاقتصاد الوطني وأيضا الوقوف على بعض العوائق والمشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي واهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل النهوض بهذا القطاع من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني والقيام بالعملية التصديرية ويرتكز تصدير المنتوجات الفلاحية في الجزائر على بعض المنتوجات إلا أنها تبق دون المستوى المطلوب رغم الحوافز المقدمة من طرف الدولة لتحفيز الفلاحين والمصدرين على حدا سواء من اجل ترقية الصادرات الفلاحية.

الكلمات المفتاحية:

-التصدير

-المنتجات الفلاحية

-الجزائر

Abstract:

objective of thisstudywasidentifying the realities of exporting agricultural products in Algeriawherehediscussed the concept and importance of export types and the export targets and most important export laws applicable in Algeria and Algeria export problems and challenges, and discussedfurtherpossibilitiesthatAlgeria's agricultural groundaboundswithnatural and materialresources and humancapacities for the development of thissector and to increase production because of its importance to the national economy and alsoidentifysome of the constraints and problemsfaced by the agricultural sector and the most important reformsAlgeria has undertaken to promotethissector for national self-sufficiency and export process and export agricultural productsisbased in Algeria on someproducts but itremainssubstandarddespiteincentives by the State to motivatefarmers and exportersboth to upgrade agricultural exports.

Key words:

-Export

- agricultural products

-Algeria